



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

فاعلية أدوات التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي
دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز - ميلة -

الأستاذ المشرف	اعداد الطلبة	
بوظلاعة محمد	بوداب محمد أمين	1
		2

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	مزهود هشام
مشرفا ومقررا	بوظلاعة محمد
ممتحنا	ضافري ريمة

السنة الجامعية 2024/2023

شكره وقتك

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده
ورسوله.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث
المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا
الأستاذ "محمد بوطلاعة" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة
لإفائه حقه بتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد على انجاز هذا
البحث، لاسيما من عمل على كتابته وطباعته جزاهم الله خيرا.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديته:

❖ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل

اسمه بكل افتخار "والدي العزيز".

❖ إلى بسملة الحياة وسر الوجود "أمي العزيزة" أكرمها الله وأطال في عمرها بالخير

والبركات.

❖ إلى أخوتي وأخواتي الذين كانوا سنداً لي في حياتي ولم يخلوا بشيء من أجلي.

❖ إلى كل العائلة من كبيرهم إلى صغيرهم.

❖ إلى رفقائي الذين جمعني بهم المحبة والصداقة.

❖ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

محمد أمين

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى القيام بنظرة تحليلية وتقدير بعض الدراسات التي تناولت استخدام وسائل التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، واتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية والحد من الأزمات التي قد تتعرض لها من خلال تطبيق نماذج التنبؤ كألتمان، كيدا وشيرود ويتم اسقاط هذه النماذج على مؤسسة سونلغاز، اعتمادا على البيانات المالية لهذه المؤسسة للفترة الممتدة ما بين 2018-2022، وقد توصلت الدراسة الى أن النسب المالية والمؤشرات المالية لها القدرة على إعطاء صورة حول تشخيص الوضعية المالية والتنبؤ بفشل أو نجاح المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الفشل المالي، التحليل المالي، سونلغاز.

Abstract :

This memorandum aims to conduct an analytical overview and estimate some studies that dealt with the use of modern financial analysis methods in predicting financial failure, making decisions in economic institutions and reducing the crises that may be exposed to them through the application of forecasting models such as Altman, Kidida and Sherrod. These models are projected onto an institution. Sonelgaz, based on the financial statements of this institution for the period extending between 2018-2022, the study concluded that financial ratios and financial indicators have the ability to give a picture of diagnosing the financial situation and predicting the failure or success of economic institutions.

Keywords: Financial failure, financial analysis, sonelgaz.

II	الإهداء
III	الملخص:
VI	قائمة الأشكال:
VII	قائمة الجداول:
أ	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأدواته

5	تمهيد:
6	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
6	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه
8	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي وأطرافه
11	المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي
14	المبحث الثاني: الفشل المالي
14	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي ومراحله
17	المطلب الثاني: أسباب الفشل المالي ومظاهره
18	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الفشل المالي وطرق علاجها
26	المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة
26	المطلب الأول: أساليب التحليل المالي الحديثة المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي
28	المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي للتنبؤ بالفشل المالي
30	المطلب الثالث: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي
39	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ميلة

تمهيد:	41
المبحث الأول: بطاقة فنية للتعريف بمجمع سونلغاز	42
المطلب الأول: التعريف بمجمع سونلغاز	42
المطلب الثاني: العرض التاريخي لمراحل تطور مجمع سونلغاز	43
المطلب الثالث: منظومة مجمع SONELGAZ	45
المبحث الثاني: التعرف على المؤسسة موضوع البحث "Sonelgaz MILA"	46
المطلب الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة	46
المطلب الثاني: تنظيم شركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة	47
المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة	51
المبحث الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات المالية	56
المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية	56
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية	57
المطلب الثالث: التحليل بواسطة أدوات التحليل المالي الحديثة	59
خلاصة الفصل:	61
خاتمة	62
قائمة المراجع	66
قائمة الملاحق	70

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم 1: مراحل التحليل المالي 13
- الشكل رقم 2: مراحل الفصل المالي 16
- الشكل رقم 3: منظومة مجمع SONELGAS 45
- الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة 47
- الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة 52

قائمة الجداول:

الجدول رقم 1: رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2018-2020	56
الجدول رقم 2: احتياج رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز	56
الجدول رقم 3: نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز	57
الجدول رقم 4: نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز	58
الجدول رقم 5: نسب الربحية لمؤسسة سونلغاز	58
الجدول رقم 6: نموذج ألتمان لمؤسسة سونلغاز	59
الجدول رقم 7: قيم Z وفق نموذج ألتمان	59
الجدول رقم 8: نموذج كيدا لمؤسسة سونلغاز	59
الجدول رقم 9: قيم Z وفق نموذج كيدا	60
الجدول رقم 10: نموذج شيرود لمؤسسة سونلغاز	60
الجدول رقم 11: قيم Z وفق نموذج شيرود	60



مقدمة



مقدمة

يعتبر موضوع استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة للتنبؤ بفشل المؤسسات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من آثار سلبية على مستوى المؤسسات والمستثمرين وعلى مستوى الاقتصاد ككل، فهو مهم بشكل رئيسي للدائنين أصحاب الديون الذين قد يصعب عليهم استرداد أموالهم في حال وقوع الفشل المالي، كما أنه مهم عند الشخص المالي والإدارة وغيرهم من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، حيث بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ الثلاثينات من القرن الماضي بعد أزمة الكساد العالمي، إذ قام الباحثون باستخدام بعض مؤشرات المالية بصورة فردية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وإزداد الاهتمام بهذا الموضوع في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الخيار شركات كبرى على مستوى العالم مثل Enron، وأزمة الائتمان العالمية. ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتطوير نماذج لها القدرة العالية على التنبؤ وتعتمد على المؤشرات المالية واستخدام أساليب حديثة في التحليل المالي، وكان من أبرز هذه النماذج Altman، Kida، Sherrod، وهذه النماذج ستكون محل استخدامنا لها في هذه الدراسة للتنبؤ بالفشل والحكم على الوضعية المالية المؤسسة الوطنية سونلغاز ميلة، واتخاذ القرارات المناسبة لها.

اشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية أدوات التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسة الوطنية سونلغاز ميلة؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالتحليل المالي وما هي أهدافه؟
- ما هي النسب المالية المستخدمة فيه التحليل المالي؟
- هل مؤشرات التوازن المالي لها القدرة على التنبؤ بفشل المؤسسات؟
- هل اعتماد مؤسسة سونلغاز على نموذج التمان، كيدا وشيرود تساعد على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

التحليل المالي هو عملية تقوم بتقييم وتحليل استثمار وتوظيف المال في الشركات ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن أعمالها.

- تعتبر النسب المالية من بين أهم الأدوات المالية التي يمكن استخدامها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

- توجد مؤشرات مالية جيدة يمكن استخدامها في الحكم على وضعية المؤسسة المتمثلة في رأس مال العامل، الاحتياج في رأس مال العامل والخزينة.

- يمكن لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وهي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

أهمية الدراسة:

كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الفشل المالي والتنبؤ به وتقديم إشارات تحذيرية تمثل أدوات الإنذار المبكر لإدارة المؤسسات وأصحاب المصلحة فيها قبل حدوثه بهدف مساعدتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ◀ وضع مفهوم للتحليل المالية وأهم أهدافه ومراحله.
- ◀ التعرف على الفشل المالي ومراحله.
- ◀ معرفة مختلف النسب المالية والمؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي.
- ◀ التعرف على القدرة التنبؤية لكل من نموذج التمان، كيدا وشيرود.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا منهجين أساسيين لأي دراسة هما المنهج الوصفي لدراسة كل ما يتعلق بالجانب النظري، والمنهج التحليلي المستعمل في الجانب التطبيقي وذلك بناء على المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة والتي تخص وضعية التنبؤ بالفشل المالي انطلاقاً من مؤشرات ونسب مالية لمعرفة مدى صحتها في التنبؤ بالفشل المالي لدراسة الحالة المالية للمؤسسة.

حدود الدراسة:

- ◀ حدود مكانية: والمتمثلة في مؤسسة سونلغاز
- ◀ حدود زمنية: تمت الدراسة خلال الفترة بين 2018-2022

تضمنت دراستنا فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي.

تطرقنا في الفصل الأول إلى كل من المفاهيم الخاصة بالإطار النظري للتحليل المالي وأدواته، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تضمن المبحث الأول على التحليل المالي من مفهوم وأنواع والأطراف المهمة به، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الفشل المالي من مفهومه ومراحله وأسبابه، والمبحث الثالث خصصناه لتقديم أدوات التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي.

أما الفصل الثاني وهو الفصل التطبيقي فقد أسقطنا فيه الجانب النظري على الواقع اعتمادا على مؤسسة سونلغاز والمعلومات الخاصة به المتمثلة في أدوات التحليل المالي الحديثة، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول عبارة عن بطاقة فنية للتعرف بمجمع سونلغاز، والمبحث الثاني عبارة عن التعرف على شركة التوزيع ميلة، أما المبحث الثالث فخصص لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالمؤشرات المالية، النسب المالية وأدوات التحليل المالي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأدواته

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين لها متخذ القرار المالي في قلة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويتهم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فمباينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من اجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من اجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالية.

في هذا الفصل سنتعرف على تحليل المالي وأدواته من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: الفشل المالي
- المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي أداة جيدة وفعالة في تشخيص المشكلات المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية، خاصة ما يتعلق باتخاذ مختلف القرارات المالية (قرارات الاستثمار، قرارات التمويل قرارات توزيع الأرباح) التي تساهم في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة من مساهمين ودائنين من مصالح في الحصول على المعلومات التي توضح سلامة التوازنات المالية لها. كذلك يساهم التحليل المالي في تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدتها وتجنبها مستقبلاً، والتعرف على درجة السيولة ومستوى الربحية في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

أولاً: مفهوم التحليل المالي

أ. **التعريف الأول:** التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، حول نشاط مشروع اقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات¹.

ب. **التعريف الثاني:** Financial Analysis هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه، وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد، وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لان المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع، ويتضمن عملية تفسير القوائم المالية وهو أحد المصادر المهمة للمعلومات واهتمت جميع الأنظمة الاقتصادية بدراسات التقييم والتحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولتحقيق الأهداف الأساسية لرفاهية المجتمع وتقديم أفضل الخدمات العامة في أنظمة التخطيط المركزي أو تحقيق أفضل العوامل الممكنة في ظل السوق اخذ بنظر الاعتبار أهمية الضرائب كعائد عام².

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، الأساليب والادوات والاستخدامات العملية دار وائل للنشر، الأردن، عمان الطبعة الثالثة ص3

² د. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى 2010، الأردن، عمان، دار وائل، للنشر والتوزيع، ص54.

ج. **التعريف الثالث:** التحليل المالي يقصد بالمدخل الى التحليل المالي، السلوك والمنهج الذي سنسلكه المحلل المالي اثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية وعلى ضوء الهدف الذي يسعى اليه مستخدم البيانات يتم تحديد المنهج، وبناء المنهج يتم تحديد الأسلوب الذي سينتج في التحليل، فلمنهج هو الخطوة الأولى من حيث الموضوع الذي سينصب عليه التحليل، مثال عن ذلك:

تحليل الاستثمار او تحليل الائتمان، وعن ذلك يتم تحديد الأسلوب المناسب للقيام بمثل ذلك التحليل.¹

د. **التعريف الرابع:** يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية لو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.²

هـ. **التعريف الخامس:** يعرف التحليل المالي على انه دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية للشركات من اجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وبذلك التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقييم أداء الشركات ومن ثم كشف الانحرافات وإيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية، التي تنتهجها وبالتالي المساهمة في التوفيق بين السيولة والربحية، وذلك لضمان حمايتها من مخاطر عدم تسديد التزاماتها لدائنين من خلال الأموال المستخدمة في عمليات الاستغلال والاستثمار وزيادة، قدرتها التنافسية ومدى استمراريته في السوق.³

ثانياً: أهداف التحليل المالي:

1. تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.
2. متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
3. بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الاجل، ومتوسطة وطويلة الاجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
4. تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، الا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر

¹ نعيم نمر داوود التحليل المالي باستخدام Excel، الطبعة الأولى، 2012 عمان، وسط البلد، دار البداية ناشرون وموزعون، ص93،

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم تطبيقات) الطبعة الثانية، 2006، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص157

³ سليمة طبابعة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الإصدار 16، المجلة 06، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبة، جامعة بغداد، العراق

على فورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة او المطلوب توسعتها او المشاريع الجديدة.

لذلك نجد طريقة احتساب الأسعار تختلف حيث يهتم المشروع الخاص بالأسعار السائدة وهي أسعار السوق، لأنها توضح الكلف الحقيقية والايادات الفعلية، ويرس القيمة الزمنية للنقود، خلال عمد المشروع ويأخذ بعين الاعتبار التشريعات المالية والنقدية للدولة وتحول وتترجم جميعها الى قيم نقدية لمدخلات ومخرجات المشروع فيما يأخذ التخطيط المركزي بأسعار الظل¹.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي وأطرافه

أولاً: أنواع التحليل المالي:

يتم تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي، فمن جهة نظر القائم بعملية التحليل فتقسم الى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي، وإذا نظرنا الى تحليل من جهة نظر الشمولية فيكون اما تحليل مالي شامل او تحليل مالي جزئي.

1. التحليل المالي الداخلي والتحليل المالي الخارجي:²

أ. التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف او قسم إدارة للمشروع او الشركة او فرق متخصصة من خارج المشروع، بناءً على تكليف من إدارة المشروع، ويهدف التحليل المالي الداخلي الى حصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:

- ◀ تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل.
- ◀ متابعة تنفيذ الخطط.
- ◀ تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة.
- ◀ تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض الحصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى او لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، عمان، ص55

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، طعة الأولى، دار المديح للنشر، ص34-35.

- ◀ ان وجود المحلل المالي هنا داخل الشركة كموظف او بتكليف من إدارة الشركة لمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوفر للمحلل المالي الخارجي من هذه المزايا.
 - ◀ معرفة المحلل المالي المسبقة بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل الشركة كالنظام المحاسبي المتبع.
 - ◀ طرق الاستهلاك والتقييم وسياسة البيع والائتمان وغيرها.
 - ◀ سهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل.
 - ◀ قد يشمل المحلل الداخلي على معلومات غير منشورة بالقوائم المالية لكنها مهمة للتحليل منها:
- معلومات عن الإدارة وعن علاقة الشركة بالبيئة المحيطة لها وهو يصعب على المحلل الخارجي الحصول عليه.

ب. التحليل المالي الخارجي:

هو ذلك التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع (سواء مؤسسات او افراد)، وتتعدد بعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية او مستقبلية مع المشروع، غالبا ما تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مقرضين او مستثمرين او حملة أسهم او غير ذلك.

2. التحليل المالي الشامل والجزئي:¹

أ. التحليل المالي الشامل: يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لشركة، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تقنية المهتمين بأنشطة لشركة وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

ب. التحليل المالي الجزئي: يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة الغرض الذي تم القيام بعملية التحليل، فبهذا يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة او مشكلة معينة بالشركة كأسباب تدني مستوى الربحية او تجنب العد المالي.

¹ محمد المبروك، أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص، 36.

ثانيا: الأطراف المهمة بالتحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف من الفئة ذات العلاقة ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي:

1. إدارة المنشأة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام)، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها اذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- أ. معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
- ب. تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية
- ج. المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل

2. أصحاب المنشأة:

وهم المساهمون أو الشركات أو أصحاب المنشآت الفردية ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد ان اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بالنظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3. الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

- أ. ديون طويلة الأجل: ان ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم.
- ب. ديون قصيرة الأجل: ان ما يهم الدائنون هنا ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة

ج. جهات أخرى:

- ◀ الغرف التجارية والصناعية: حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات.
- ◀ أجهزة التخطيط: ونظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي
- ◀ المستثمرون المحتملون: لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الاعمال فان المستثمرون المحتلون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.¹

المطلب الثالث: مراحل وخطوات التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل ان تختلف من تحليل لآخر حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل ويمكننا ان نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاثة التالية:²

أولاً: مرحلة الاعداد والتحضير:

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها لمجرد اسناد مهمة اجراء التحليل اليه او استلامه لكتاب التكاليف سواءً كان ذلك من أطراف خارجية او أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهمها من ان الاعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابيا على عملية التنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها. ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1. **تحديد الهدف من التحليل:** وهي من اهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فلمستثمر المرتقب على سبيل المثال يرغب بالتعرف على ربحية المنشآت المتوفرة فيها فرض الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشآت، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد ديونها.
2. **مدى ونطاق التحليل:** بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي ان يقرر مدى ونطاق التحليل، هل يشمل تحليله منشأة واحدة؟ ام سيتعدها لمنشآت أخرى.

¹ منير شاكر محمد، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2008، ص 18-19.

² مؤيد راضي خنفر، غيان فاح المطارنة، تحايل القوائم المالية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة أولى، 2006، ص 76-77-78-

3. **تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:** يجب على المحلل ان يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع انجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف الموجودة لذا يجب على المحلل المالي ان يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والاحصائية والكمية... الخ، ويجب ان تعطي هذه المعلومات الفترة او الخيارات التي سيغطيها التحليل كما يجب ان تتوافر المعلومات المتعلقة بالمنشأة او المنشآت التي سيستهدفها التحليل.

ثانيا: مرحلة التحليل:

وهي مرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1. **إعادة تبويب وتصنيف المعلومات:** وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول الى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والاهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى، ولعل اهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات الاثبات في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يتمثل التحليل المالي اكثر من منشأة او اكبر من فترة مالية، وهذا ما يجعل أسواق المال والهيئات المسؤولة عندما تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية ويطلب من الشركات الالتزام بها ويجب الإشارة هنا الى ان إعداد المعلومات المالية باستخدام نموذج القائمة، يشكل شكلا من اشكال إعادة التبويب وتصنيف المعلومات ويسهل مهمة المحلل المالي.

2. **اختيار الأداة الملائمة للتحليل:** يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل، لمن يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل حيث يجب ان يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف تحليل من جهة وبين الأداء والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى.

3. **تحديد الانحرافات واسبابها:** وهي الدلالات والفروقات التي يحدها المحلل نتيجة لمقارنة الأرقام او المؤشرات او نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة او تخص منشآت منافسة في نفس القطاع. وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداة المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية او سلبية، ويمكن للمحلل من إيجاد

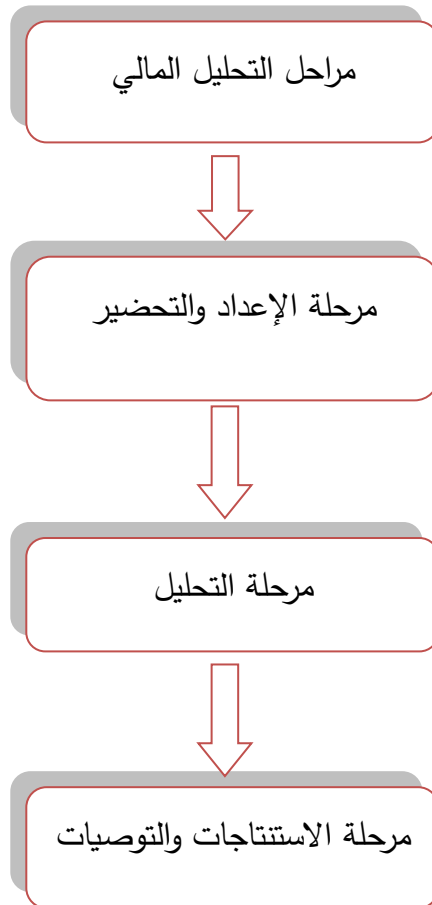
الانحرافات وتحديدتها بطرق متعددة فقط يقوم بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة.

ثالثاً: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير):

وهي آخر مراحل التحليل المالي ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من اعداد وتحضير وتحليل ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بأجزاء التحليل امام اهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل اليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص ذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير ان يتبع الارشادات التالية:

1. البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل اليها التحليل
2. الايجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل
3. اقتراح حلول والتوصيات اللازمة.

الشكل رقم 1: مراحل التحليل المالي



المبحث الثاني: الفشل المالي

يعد الفشل المالي أحد الاحداث الهامة التي تستدعي الانتباه والدراسة نظرا لما سينجم عنه عن خسائر مادية كبيرة يتحملها كل من المالك والمستثمرين والمقرضين، أي ان المؤسسة الاقتصادية تفقد الملاءمة المالية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وحتى يتمكن أصحاب المؤسسات من المحافظة على كيان مؤسساتهم والاستمرار في النشاط، لابد من القيام بدراسة تحليلية لهذه الظاهرة ليتم تقاؤها بنجاح، وقد تصدر اهتمام الكثير من الباحثين الذين قاموا بعدة دراسات لغرض تشخيص وتحليل أسباب الفشل.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي ومراحله

أولاً: مفهوم الفشل المالي

1. **التعريف الأول:** يعرف الفشل المالي على انه تلك الحالة المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي او القانوني التي تعني عدم قدرة المشروع على مواجهته وسداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها حيث تكون اصوله اقل من قيمتها الحقيقية ومن قيمة خصومه، الامر الذي يصل المشروع في اغلب الحالات الى حالة الإفلاس¹.

2. **التعريف الثاني:** يعرف Achour and El Ferra الفشل بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل فهي في طريق الى الإفلاس قانونيا والتصفية².

3. **التعريف الثالث:** الفشل هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها فهو ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي الى حالة التي عليها المؤسسة عن عدم مقدرتها على سداد التزاماتها³.

ثانياً: مراحل الفشل المالي

في غالب الأحيان لا يحدث ان الفشل المؤسسة مباشرة، بل تمر بجملة من المراحل حيث تمر بأربع مراحل وهي كمايلي⁴:

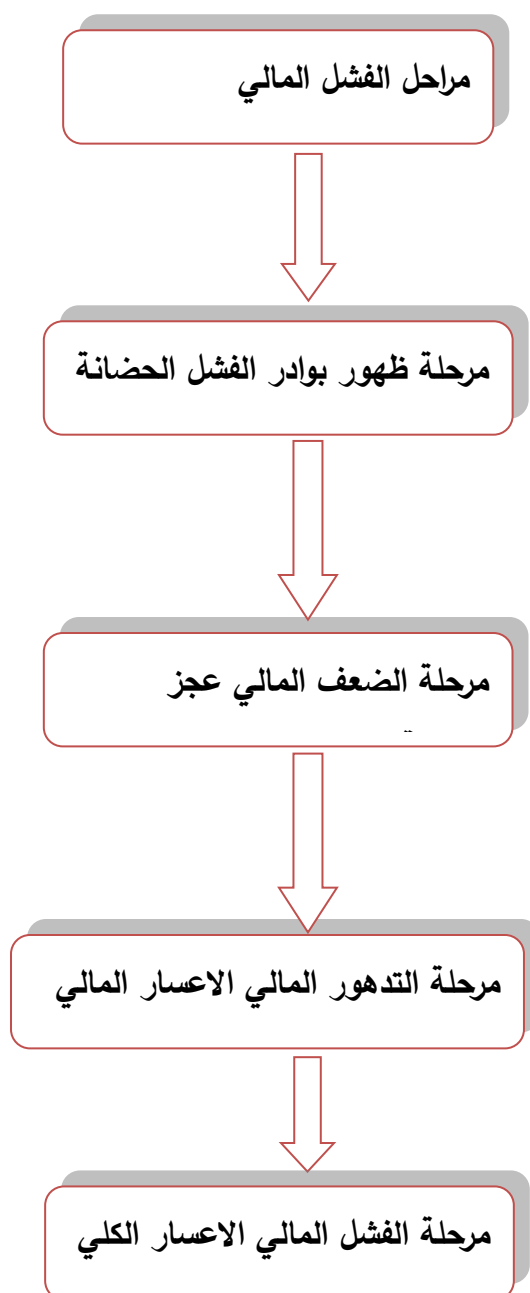
¹ نبيل عبد السلام شاكر الفشل المالي للمشروعات، التشخيص، التنبؤ العلاج، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، دار النشر والتوزيع، ص13.

² وحيد محمود، رمو سيف، عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعي، مجلة التنمية الرافدين، جامعة الموصل العراق العدد، 100-2010

³ سعيدة رحيش سعيدة تلخوخ، (28 فيفري 2021)، فعالية نموذج التمان للتنبؤ بالفشل في شركات التامين الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ص233

⁴ د. عباس عبد الله الحبابي، الأسواق المالية والفشل المالي، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص168-169.

1. **مرحلة ظهور بوادر (الفشل الحضانة):** من المعلوم ان المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة بصورة غير متوقعة وانما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود اختلالات من الإدارة تتمثل في زيادة التكاليف غير المباشرة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء وضعف في راس مال العامل وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة.
2. **مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):** في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية واحتياجاتها الملحة الى السيولة النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في ان هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة، الكافية فضلا عن ان رأس المال تعامل اللازم مجمد في المخزون وفي هذه الحالة يمكن للشركة اللجوء الى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية
3. **مرحلة التدهور المالي (الاعسار المالي):** يعرف الاعسار المالي بانه انخفاض في القوة الإيرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما واحتمال غير ضئيل ان المؤسسة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها. وفي هذه الحالة يمكن وصف الشركة بانها في حالة اعسار مالي وفي هذه الحالة تظر لبيع سنداتها عند معدل فائدة اعلى نسب عن معدل الفائدة وذلك من اجل استثمار أمواله لدى منشآت أخرى. وفي هذه الحالة تكون غير قادرة على الحصول على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها.
4. **مرحلة الفشل المالي (الاعسار الكلي):** تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل اذ تنتهي كل المحاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكلي محقق.



المطلب الثاني: أسباب الفشل المالي ومظاهره

أولاً: أسباب الفشل المالي: يوجد عدة أسباب لكي تقع الإدارة في خطر الفشل المالي نذكر أبرزها¹

1. أسباب داخلية:

- أ. أسباب إدارية: من أهم الأسباب التي تؤدي إلى اعتبار الشركة هي غياب الأفراد القياديين والصراعات بين الأطراف، الهرم التنظيمي للشركة نذكر منها:
 - ◀ ضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها.
 - ◀ ضعف الجانب الرقابي.
 - ◀ اختيار فريق سيء للعمل ليس له المرونة والقدرة على التغيير.
- ب. أسباب مالية: من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركات اختلال وضعف في هيكلها المالي. نذكر منها:

- ◀ اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية.
- ◀ الخسائر المتراكمة وقلة الأرباح بسبب المنافسة.
- ◀ تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.
- ج. أسباب تسويقية: ان انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة، وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية نذكر منها:
 - ◀ المنافسة الشديدة وعدم القدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافس.
 - ◀ عدم قدرة على تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.
 - ◀ ارتفاع تكاليف السوق.

2. أسباب خارجية: تتمثل فيما يلي:

- أ. الظروف الاقتصادية المحيطة بنية المؤسسة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية
- ب. ارتفاع كلفة مصادر التمويل.
- ج. ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على الفشل.
- د. حدوث كوارث طبيعية.

¹ سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات مذكورة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي ورقلة، الجزائر 2014-

هـ. حدوث بعض الاخطار مثل الحريق والسرقة...

ثانيا: **مظاهر الفشل المالي:** يمكن تحديد مجموعة من المظاهر فيما يلي نوضح اهم هذه المظاهر:¹

- أ. الاختلاف في الهيكل المالي للشركة.
- ب. دفع الفوائد على القروض عن طريق الاقتراض قصير الاجل.
- ج. تزايد المنافسة من المستوردات او المنتجة محليا.
- د. ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- هـ. التقليل من أهمية مشاكل التوسع والانتشار.
- و. توزيع الأرباح على المساهمين من خلال القروض نتيجة لنقص السيولة.
- ز. انخفاض معدل العائد على الأموال المستثمرة.
- ح. تدني الربحية وانخفاضها لفترات مالية متتالية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الفشل المالي وطرق علاجها

إن تعرض المؤسسة للفشل المالي ينجم عليه آثار مختلفة وبذلك تختلف طرق معالجة المؤسسة التي تواجه مشاكل مالية بتجنب الفشل أو الإعسار أو غيرها من المشاكل، ولابد من علاجها وهناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي، وسوف نتطرق لأهم الآثار المترتبة عن الفشل المالي وطرق علاجها.

أولاً: الآثار المترتبة عن الفشل المالي

كما قلنا سابقا أن الفشل المالي يمثل مشكلة كبيرة ذات نتائج باهظة التكاليف ولها آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني، الجهاز المصرفي والجانب الاجتماعي.

1. أثر الفشل المالي على الاقتصاد:

للفشل المالي آثار كبيرة على الاقتصاد القومي منها ما يلي:²

- ◀ الإسراف في الموارد النادرة؛
- ◀ التبديد غير عقلاني في الإنفاق، لعدم جدوى الاستثمار المستقبلي والاكتفاء بما تحققها للحظة الحاضرة؛

¹ شقيري نوري موسى واخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 129

² انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2016، ص ص 36 37.

- ◀ ظهور الطاقات العاطلة واتساع نطاقها في مراكز الإنتاج، والتسويق في الوحدات الاقتصادية المختلفة؛
- ◀ ارتفاع التكاليف الإنتاجية والتسويقية المختلفة، واتساع نطاق المؤسسات الخاسرة على مستوى الاقتصاد القومي؛
- ◀ تضيق الفرص التسويقية الموجودة في السوق، واتجاه الزبائن والموزعين إلى منتجين آخرين في الخارج؛
- ◀ تدني الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، وانتشار الفساد في الإدارة وتدهور قيم العمل.

2. أثر الفشل المالي على الجهاز المصرفي

تأتي خطورة الفشل المالي الائتماني في الآثار السلبية المترتبة عليه والتي في مقدمتها:¹

- ◀ تجميد جانب مؤثر في موارد البنك المالية داخل قروض وتسهيلات ائتمانية متعثرة صعبة الاسترداد؛
- ◀ انخفاض في إيرادات البنك لتجنيب وتهميش العوائد الخاصة بالديون؛
- ◀ انخفاض القدرة التنافسية للبنك بسبب ارتفاع تكلفة الأموال عند تدبير موارد إضافية؛
- ◀ الأثر السلبي على جانب سيولة البنك الناتج عن عدم الائتمان المتمثل في شكل ديون متعثرة وبالتالي التأثير في قدرة البنك على مقابلة التزامات البنك تجاه الغير؛
- ◀ تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه ائتمانياً؛
- ◀ انخفاض قدرة البنك على تدعيم الاحتياطات لتأثر صافي الربح بانخفاض الإيرادات وارتفاع حجم المخصصات.

3. الأثر الاجتماعي لفشل المالي:

مشكلة تسريح العمال تعتبر من أهم الآثار التي قد تنجم عن فشل المؤسسة، وبدوره تسريح العمال له سلبيات كثيرة منها:²

- ◀ يعتبر السبب الرئيسي لانتشار البطالة؛
- ◀ إن تفاقم الديون أدى إلى تزايد معدلات الجريمة من سرقة رشوة؛
- ◀ عجز بعض الأسر على توفير حاجاتها اليومية؛
- ◀ بروز الطبقة في المجتمع؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكي، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 84-85.

² انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

◀ القلق الحاصل للموظفين الباقين من تسريحهم؛

◀ أضرار وخيمة على اقتصاد البلد وعلى المؤسسات نفسها.

ثانيا: طرق علاج الفشل المالي

هناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي الحادث وقد تتداخل هذه الوسائل أو قد تستخدم أكثر من وسيلة للعلاج للحد من خطورة الفشل المالي وآثاره الوخيمة على المؤسسة الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الوسائل يتم بعد دراسة جيدة لأسباب الفشل حتى يمكن أن توضع الوسائل الجيدة والنافعة للعلاج والتي سوف نتناولها بإيجاز فيما يلي:

1. إعادة الهيكلة

حيث تقوم المؤسسة بإتباع إستراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة وتطبيق الإستراتيجيات الجديدة وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنين معا في تحقيق نتائج فعالة لتغلب على الخلل المالي¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

أ. إعادة الهيكلة المالية

وتتضمن ما يلي:²

◀ إعادة تقييم الأصول:

تقوم المؤسسة بإعادة تقييم أصولها جميعها أو بعضها لمعرفة القيمة السوقية، حيث أن زيادة هذه القيمة عن قيمتها الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، مما يتيح للمؤسسة مجالا أوسع للاقتراض.

◀ إعادة هيكلة الديون:

وتساعد المؤسسة في هيكلة الديون وأن تتفق مع أصحاب الديون المفروضة على المؤسسة من خلال بعض الأمور:

❖ تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.

¹ انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² أوكاشي صونيا، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي دراسة حالة شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية جنابة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2016، ص ص 88-89.

- ❖ وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في تحسين أحوال المؤسسة وذلك من خلال وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية.
- ❖ التنازل عن الفوائد المستحقة أو تخفيض سعر الفائدة.

➤ مبادلة المديونية بالملكية:

حسب هذه الطريقة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذا الملكية.

➤ زيادة رأس المال:

تلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة، وعلى الأخص إذا كانت هذه المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

- ❖ لا يمكن الاعتماد على هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المالي المؤقت؛
- ❖ لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية؛
- ❖ إن حملة الأسهم يمثلون فيدا جديدا على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

➤ زيادة التدفقات النقدية الداخلية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإستراتيجيات التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلية، ومثل ذلك:

- ❖ زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة؛
- ❖ تغيير إستراتيجيات التحصيل الديون المؤسسة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع؛
- ❖ التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلتته بآخر تحتاجة المؤسسة؛
- ❖ بيع الأصول القليلة أو منعدمة القيمة؛
- ❖ بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية.

➤ خفض التدفقات النقدية الخارجية:

تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تأجيل بعضها لتغلب على بعض الصعوبات المالية ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:

- ❖ عقد اتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
- ❖ الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين

- ❖ ترشيد مختلف بنود الاتفاق المباشرة وغير مباشرة
- ❖ تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل
- ❖ خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

2. إعادة الهيكلة الإدارية

تعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزءا متما لإدارة الهيكلة المالية رغم أنها بعيدة نسبيا عنها، حيث تتطلب عملية إعادة الهيكلة الإدارية ضرورة الملائمة والتنسيق بين ما تحتاج إليه البيئة الإدارية وما يمكن استيعابه من جهة، وبين ما هو متاح من قدرات وما يحتمل أن يتوفر لها من إمكانيات من جهة أخرى، وتتحقق هذه العملية بالاعتماد على النقاط التالية:¹

- ◀ إزالة القيود الإدارية التي تعيق نشاط المؤسسة وتبنى الأساليب الحديثة لترشيد القرارات وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة؛
- ◀ تطوير نظم الرقابة على أنشطة المؤسسة وإعادة تصميم الهياكل التنظيمية؛
- ◀ الالتزام بتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة المؤسسات؛
- ◀ تدعيم قنوات الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية؛
- ◀ الاهتمام بالموارد البشري باعتماد برامج تدريبية تواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة؛
- ◀ إعادة دراسة الاستراتيجيات المتبعة بغرض تحسين الأداء وخفض التكاليف الإدارية المختلفة، والتخلص من الأنشطة والمجالات الغير اقتصادية.

ثانيا: التطهير المالي

يعرف التطهير المالي بأنه عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسات العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية، ليصبح لها هيكل مالي متوازن، ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها، وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بالموارد طويلة أو متوسطة الأجل والأصول المتداولة بالموارد قصيرة الأجل.

وعليه فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، وهو تقنية تعتمد الدولة لإعادة التوازن المالي لميزانيات

¹ طيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 96-97.

المؤسسات بغرض إعانتها والنهوض بها، من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي¹.

ثالثاً: الاندماج وتغيير الشكل القانوني

تعتبر طريقة الاندماج وتغيير الشكل القانوني من الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي للمؤسسة وسيتم عرضهما وفق ما يلي:

1. الاندماج:

نعني بحالة الاندماج هي حالة من حالات التجمع أي تجمع مؤسستين مع بعضهما البعض لتصبح مؤسسة واحدة²، كما عرف أيضا على أنه اتحاد شركتين أو أكثر مع بعضهما مما يؤدي إلى فقد الشركات المندمجة شخصياتها مع ظهور شركة جديدة تؤول إليها أصول وممتلكات الشركة المنحلة، ومن الجدير بالذكر أن الاندماجات أو الاتحادات بين شركات الأعمال تأتي لمواجهة وضع غير مستقر للشركة وحالات الفشل المالي من جهة، وسعيها إلى توسيع الشركة وزيادة حجم إنتاجها، وكذا زيادة الحصة السوقية للشركة الجديدة، وتطوير أسواق الأوراق المالية وتوفير السيولة اللازمة لها من جهة أخرى، لكن رغم الفوائد المترتبة على الاندماج إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه هذه العملية والمتمثلة في إمكانية حدوث تصادمات بين الإداريين الباقين غير المستفيدين من عملية الاندماج وبين المالكين، حالات صراع مستمرة، صعوبة الاحتساب بسبب وجود الضرائب والتأثيرات القانونية، بالإضافة إلى المخاطر المندرجة تحت هذا الاندماج³.

2. تغيير الشكل القانوني:

من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المنظمات تغيير الشكل القانوني لها والمقصود به التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة، حيث يتاح للإدارة اتخاذ العديد من القرارات وحرية الحركة⁴.

رابعا: التصفية والبيع

تعتبر كل من التصفية والبيع من بين أهم طرق ووسائل علاج الفشل المالي:

¹ انتصار سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

² عبد المعطي ارشيد وحسني على خربوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

³ جليل كاظم مدلول العارضي وارشيد عبد الأمير جاسم الشمري، استراتيجيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 38.

⁴ جمال شحات طرق ووسائل علاج الفشل المالي، متوفر على الموقع:

1. التصفية:¹

تعتبر عملية التصفية هي البديل الوحيد متاح وذو جدوى عندما لا يوجد أمل في وجود أي إمكانية لإنجاح شركة ما، وهنا تقوم الهيئات القضائية في الدولة بالأمر بإجراء عملية التصفية، وهنا فإن إجراءات التصفية قد تتم بشكل تطوعي أو جبري، وفي حالة إتباع إجراءات التصفية التطوعية تقوم المنظمة بعمل طلب إعلان إفلاس لدى الجهات القضائية، أما في حالة التصفية الجبرية يقوم الدائنون بطلب إعلان إفلاس الشركة المدينة.

وعند إجراء عملية التصفية لابد أن يتم الأخذ في الاعتبار الأولوية الخاصة بالالتزامات والمطالبات ويتم ترتيب هذه الأولويات كما يلي:

- ◀ المصروفات الإدارية المرتبطة بإجراءات التصفية؛
- ◀ الأجور الخاصة بموظفي الشركة المدينة والتي لم تدفع بعد؛
- ◀ الضرائب المستحقة وهي تدفع قبل أن يحصل أيًا من الدائنين على مستحقاته؛
- ◀ الديون المضمونة برهن على أصول معينة يتم سداد أصحابها من ناتج بيع هذه الأصول أولاً؛
- ◀ توزيع ناتج التصفية على الدائنين طبقاً لمعدل تم الاتفاق عليه مسبقاً؛
- ◀ وأخيراً بعد الوفاء ودفع المطالبات والالتزامات بالكامل يتم توزيع المتبقي إلى الدائنين الفرعيين.

2. البيع:²

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمشروع عن طريق البيع، حيث في هذه الحالة يقرر الملاك نقل الوحدة أو المنظمة أو المشروع بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملك جدد (المشتريين) ليتولوا هم المؤسسة بحالتها وهنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المشروع من أمراض، وفي المقابل نجد أن المشتري لديه الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد ولذلك فهو يقدم على عملية شراء مدفوعاً بالعديد من الأسباب والدوافع، ويمكن أن يتم البيع للأفراد، للعاملين، للجمهور، للعملاء والدائنين.

يتم استخدام عدة أساليب في عملية البيع تذكر منها:

- أ. طرح المشروع للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة: من مبادئ هذه الطريقة العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد.

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الإعصار العلمي ومكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 389.

² جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي، متوفر على الموقع:

<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934, 08/05/2024.17:59>

ب. طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأطراف المغلقة): تهدف هذه الطريقة إلى اختيار أفضل المشتريين من الناحية المالية أو القدرة على تشغيل المشروع، وتقوم هذه الطريقة على المنافسة الحرة وعلى المساواة.

ج. طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة: من خلال هذه الطريقة يتم زيادة مساهمة الأفراد والعاملين وتوسيع قاعدة الملكية، وتتم عن طريق إعلان بنشرة لدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم الشركة العامة بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المعروض وعدد الأسهم لكل شخص مدعو للاكتتاب وبعد ذلك أخذ موافقة السلطات الرسمية، وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق والأساليب لبيع الشركات المطروحة للبيع لأنها تحتاج إلى سوق مالية نشطة وواعية.

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي الحديثة المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي

ظهرت العديد من النماذج الإحصائية للتنبؤ بالفشل المالي والمظاهر المرتبطة به، وذلك في محاولة للوصول إلى نموذج إحصائي يمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ودراسة أبرز تلك النماذج وأكثرها قدرة للتنبؤ بالفشل المالي التي تعتمد على البيانات المالية لتقييم وضع المالي للمؤسسة في المستقبل: نموذج Altman سنة 1968، نموذج Kida سنة 1981، نموذج Sherrod سنة 1987.

أولاً: نموذج ALTMAN:

بعد عمل Altman لسنة 1968، من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل والتي استخدمها السابقون في التنبؤ بالفشل المؤسسات معتمدين على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية، اختيار نسبة مالية واحدة تعقيد بأنها الأفضل في التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة¹.

وقد وضع هذا النموذج عام 1974 استكمالاً لنموذج سابق وضعه الثمان عام 1968، ويعرف هذا النموذج بنموذج التحليل المميز ويقتضي التوضيح أن التحليل المميز هو أسلوب إحصائي حيث يتمكن هذا الأسلوب من استنباط علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات (النسب المالية) التي تعتبر أحسن هذه المتغيرات للتمييز بين مجموعتين متباينتين وهي مجموعة المؤسسات الناجحة ومجموعة المؤسسات الفاشلة².

لقد اختير Alman اثنين وعشرين (22) نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمؤسسات في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس وكانت هذه النسبة مرتبطة بدراسة وتقييم السيولة وتقييم الربحية والنشاط ومدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة في تمويل.

كانت عينة الدراسة ثلاثة وثلاثين (33) مؤسسة ناجحة وثلاثة وثلاثين (33) مؤسسة فاشلة ومن خلال اثنين وعشرين (22) نسبة مالية فقد تم ترجيح وانتقاء خمس (5) نسب مالية اعتبرت وفقاً لوجهة نظره أفضل النسب المميزة للأداء والتي يمكن أن تتنبأ بالفشل³.

$$Z = 0.012 x_1 + 0.014 x_2 + 0.033 x_3 + 0.006 x_4 \times 0.01 X_5$$

X1: صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول؛ X2: الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول؛

¹ الوتار، 2010، ص 20.

² الزبيدي، 2011، ص (299)

³ الزبيدي، 2011، ص (300).

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول X4: القيمة السوقية للأسهم مجموع

X5: المبيعات / مجموع الأصول؛ Z: دليل أو مؤشر الإستراتيجية.

بناء على قيم Z تصنف المؤسسات ضمن إحدى الفئات التالية:

◀ فئة المؤسسات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة Z لهذه المؤسسات تساوي 2,99 أو أكبر؛

◀ فئة المؤسسات المشكوك في مدى قدرتها على الاستمرارية، قيمة أقل من 1,81 أو أكبر؛

◀ فئة المؤسسات يصعب التنبؤ بوضعها قيمة Z بين 1,81 و 2.99.

يتضح أن النسب المالية التي أعتمدها هذا النموذج تناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المؤسسة وهي (السيولة الربحية السوق، والنشاط)، وقد أوضح Altman أن أكثر النسب مساهمة في الفصل بين مجموعة المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة، والتي تمثل نسبة قياس الربحية (X3)، ومن بين الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات الاقتصادية هو الربح، وإن لم يتحقق هذا فسوف يدل على أن المؤسسة تكبدت جد مرتفعة ومن ثم فهي عاجزة عن سداد التزاماتها اتجاه الآخرين.

ثانيا: نموذج KIDA:

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية من خلال المعادلة التالية:¹

$$Z = 0.024 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

X1: الربح الصافي / مجموع الأصول؛ X2: حقوق المساهمين مجموع الخصوم

X3: الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة X4: المبيعات / مجموع الأصول؛

X5: النقدية / مجموع الأصول؛ Z: دليل أو مؤشر الإستراتيجية.

وفقا لنموذج Kida، إذا كانت قيم Z موجبة فإن المؤسسة في وضع أمان، أما إذا كانت قيمتها سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة.

ثالثا: نموذج SHERROD:

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض إضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي، حيث يهدف إلى:²

¹ علي، 2013، ص 510

² يوسف، 2013، ص 514.

1. تقييم مخاطر الائتمان، حيث يمكن استخدامه من قبل المصارف عند منح القروض للمؤسسات.

2. التنبؤ بالفشل للمؤسسات من خلال بيان قدرة المؤسسة على الاستمرارية.

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

X1: صافي رأس المال / مجموع الأصول؛ X2: الأصول النقدية / مجموع الأصول؛

X3: حقوق المساهمين / مجموع الأصول؛ X4: صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول؛

X5: مجموع الأصول / مجموع الخصوم؛ X6: حقوق المساهمين الأصول الثابتة؛

Z: دليل أو مؤشر الإستراتيجية.

المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن المالي للتنبؤ بالفشل المالي

يتم دراسة التوازن المالي من خلال ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل الخزينة.

أولاً: رأس المال العامل

عبارة عن هامش السيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس المال العامل داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي فراس المال العامل عموماً عبارة عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة¹، ويمكن حسابه على النحو التالي:

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

يمكن عرض حالات رأس المال العامل كما يلي:

◀ الحالة 01: رأس المال العامل يساوي صفر أي أن الأصول الثابتة تساوي الأموال الدائمة، وأن الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية.

¹ ولد عبد الجليل الشيخ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية حالة (الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير SONIMEK)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 62-63.

وفي هذه الحالة فإن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط، أما الأصول الجارية فيتم تغطيتها عن طريق قروض قصيرة الأجل، وهذه الوضعية قد تجعل المؤسسة تواجه صعوبات تمويلية في المستقبل أي أن المؤسسة تكون معرضة لمخاطر لعدم الوفاء بالتزاماتها، وتسمى هذه الوضعية بقاعدة التوازن المالي الأدنى.

◀ **الحالة 02:** رأس المال العامل أكبر من صفر أي موجب في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، فيتحقق بذلك هامش أمان (يتمثل في رأس المال العامل).

◀ **الحالة 03:** رأس المال العامل أقل من صفر في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، والأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + القيم الغير الجاهزة)، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء تسبيقات، أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا السلفات المصرفية¹، ويحسب كالتالي: (قيم الاستغلال + القيم الغير جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

ويتفرع احتياج رأس المال العامل إلى العناصر التالية:

◀ **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:** يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

◀ **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال:** يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرسمية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الاستخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

ومنه احتياجات رأس المال العامل الإجمالي ما هو إلا مجموع الرصيدين السابقين.

¹ سمية تبة، دور المعايير المحاسبية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB) من 2009-2012 رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر 2014، ص ص 67-68.

ثالثا: الخزينة

تمثل مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً¹.

ويمكن حسابه بالطرق التالية:²

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

يمكن عرض حالات الخزينة:

◀ **الحالة 01:** إذا كانت الخزينة أكبر من صفر أي موجبة فهذا يدل على وجود فائض، وعلى المؤسسة أن تحسن استغلاله اعتمادا على مشاريعها التنموية المستقبلية وفترات استحقاق الديون وتحصيل الحقوق.

◀ **الحالة 02:** إذا كانت الخزينة تساوي الصفر هي الحالة المثلى، أي أن المؤسسة قد استعملت كل دينار متاح لها، لكن تبقى هذه الحالة نظرية لأن نشاط المؤسسة يستدعي دائما وجود قيمة معينة من السيولة.

◀ **الحالة 03:** الخزينة أقل من الصفر، أي وجود عجز على مستوى الخزينة، وهذه الحالة السيئة قد تدفع بالمؤسسة إلى العسر المالي إذا كانت قيمة العجز معتبرة وحاد وقت استحقاق الديون.

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التحليلية المستعملة لتقييم ومراقبة الأداء المالي للمؤسسة، حيث تستعمل لفرض مراقبة دورية لحالة المؤسسة الاقتصادية، كما تعتمد أيضا في بناء نماذج رياضية للتنبؤ بالأداء المالي.

فضلا على ذلك تساهم النسب المالية في التنبؤ بحالة التعثر المالي، فهي تقيس قدرة المؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، وهي على النحو التالي:

¹ مليكة زغيب وميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 53.

² فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس دار البيضاء، الجزائر، 2016، ص ص 18-19.

أولاً: نسب السيولة

وتمثل نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء¹.

وتتركز نسب السيولة بصفة خاصة على النسب التالية:

1. نسبة التداول (السيولة العامة)²

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وتتميز الحالات التالية:

◀ إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1 : يعني أن رأس المال العامل موجب والمؤسسة تتمتع بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماتها وهي الحالة المثالية للمؤسسة.

◀ إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1 : معناه أن رأس المال العامل سالب والمؤسسة تعاني من نقص في سيولتها لمواجهة التزاماتها وهذا النقص قد ينعكس على هامش الأمان التي توفره المؤسسة عادة لسداد التزاماتها.

◀ إذا كانت نسبة السيولة العامة $= 1$: يعني أن رأس مال العامل معدوم وأن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

2. نسبة السيولة السريعة (السيولة الخاصة):

تمثل هذه النسبة العلاقة بين الموجودات المتداولة (باستثناء المخزون والمصروفات المقدمة) وبين المطلوبات المتداولة³، وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{البضاعة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 102.

² عبد الستار الصباح وسعود العماري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 57-58.

³ عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103.

⁴ عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005، ص 325.

ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.3 و0.5¹.

3. نسبة النقدية (نسبة السيولة الجاهزة):

يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي التي تعتمد عليها المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها بشكل رئيسي، خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسديد موجوداتها الأخرى، هذا ومن المهم الانتباه إلا أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنها قد تكون لها ترتيبات الاقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة²، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

وتستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة ضمن المجال [0.2-0.3]⁴.

ثانياً: نسب النشاط

يتم استعمال هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن⁵.

ومن أهم هذه النسب:

1. معدل دوران الأصول:

تستعمل هذه النسبة في قياس مدى استغلال مجموع الأصول بأنواعها المختلفة في توليد المبيعات وليس هناك معدل نمطي لجميع المؤسسات⁶.

¹ حيزية بنية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء العالي دراسة حالة مصلحة صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017، ص 67.

² عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 42.

³ عمار بن مالك، المرجع السابق، ص 42.

⁴ حيزية بنية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

⁵ ياسر السكران وموسى مطر، الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 195.

⁶ ياسر السكران وموسى مطر، مرجع سبق ذكره، ص 195.

أ. معدل دوران إجمالي الأصول:¹

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على توليد المبيعات، كما تعتبر أكثر شمولية لأنها تأخذ في الاعتبار إجمالي الأصول وليس الثابتة فقط. ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب. معدل دوران الأصول الجارية:²

يشير هذا المعدل إلى مدى استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات خاصة في الشركات التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة يشير إلى كفاءة أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل، ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ج. معدل دوران الأصول الغير جارية (الثابتة):³

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير جارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الغير جارية}}$$

2. معدل دوران المخزون:

يحسب معدل دوران المخزون من خلال طريق قسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون حيث تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات⁴، وكلما ارتفع هذا المعدل كان هذا مؤشرا إيجابيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل الدوران يختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة⁵، ويتم احتساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:⁶

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

¹ علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 87.

² فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي التمويل الاستثمار التخطيط - التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 314.

³ محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2009، ص 367.

⁴ حيزية بنية، مرجع سبق ذكره، من 70.

⁵ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البادية ناشرون وموزعون، وسط البلد، عمان، 2012، ص 62.

⁶ المرجع نفسه، من 62.

ويحسب متوسط المخزون وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) \div 2$$

ويشير متوسط فترة التخزين إلى عدد الأيام بالمعدل التي يبقى فيها المخزون في مخازن قبل بيعه²، وبشكل عام كلما قصرت هذه المدة كلما كانت درجة السيولة أعلى وعملية بيع المخزون أسهل، كما ويدل قصر الفترة بالأيام لهذه النسبة على كفاءة استخدام الموارد من قبل المؤسسة وخاصة المستثمر منها في المخزون.

وتحسب فترة التخزين بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

3. معدل دوران الزبائن

تشير هذه النسبة إلى الفترة الزمنية التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقداً³، وتحسب وفق العلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل دوران الزبائن} = (\text{قيمة الزبائن} + \text{أوراق القبض}) \div 360 \times \text{صافي المبيعات الآجلة السنوية}$$

4. معدل دوران الموردين:⁵

تشير هذه النسبة إلى متوسط تسديد الموردين، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) \div 360 \times \text{القيمة المشتريات السنوية}$$

إن السياسة الجيدة لتسيير الخزينة تقتضي أن تكون مدة تسديد الزبائن أقل من مدة تسديد الموردين حتى يتوفر للمؤسسة السيولة الكافية لتسديد التزاماتها اتجاه الموردين.

¹ محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 143.

² فايز سليم حدادة، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 71.

³ فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 307-308.

⁴ إناس بليام، دور المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة تطبيقية المؤسسة نفضال مقاطعة الوقود، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق جامعة الجزائر 3، 2015، ص 111

⁵ فاتح ساحل ويوسف بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ثالثا: نسب الربحية (المردودية)

تعرف نسب الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الربح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي¹، ومن بين هذه النسب:

1. المردودية الاقتصادية:

يطلق عليها كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها، وتقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الموجودات²، وتحسب هذه النسبة بإحدى العلاقتين التاليتين³:

$$\begin{aligned} \text{المردودية الاقتصادية} &= \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} \\ \text{المردودية الاقتصادية} &= \frac{\text{النتيجة العملياتية}}{\text{مجموع الأصول}} \end{aligned}$$

2.

يقيس هذا المعدل ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك، أي أن المعدل يعبر عن ربحية الاستثمار من قبل الملاك، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، والعكس يحصل عندما ينخفض هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة سواء كان المعيار تاريخي أو صناعي⁴، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية⁵:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على أن المؤسسة قادرة على تسيير مواردها المالية، وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك عن المؤسسة إعادة النظر في سياسة الموارد المالية⁶.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009، ص 59.

² محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مديغة ومراطة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر 3 2011، ص 05.

³ مريم بن يوسف، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الشهيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص 113.

⁴ حنان بوطغان، السياسة المالية ودورها في اختيار مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة باجي مختارة عنابة، الجزائر، 2017، ص 150.

⁵ حنان بوطغان، المرجع نفسه، ص 150.

⁶ سيف الدين قحارية، التمويل بالسندات أثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 2016، ص 199

3. المردودية التجارية:¹

ويطلق عليها أيضا بمردودية النشاط وهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على تحقيق هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات للحكم على فعالية، وكفاءة النشاط التجاري أو الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

رابعاً: نسب الهيكلية (نسب التمويل أو نسب المديونية)

تعرف كذلك بنسب الرفع تعتمد على قياس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في اعتمادها على أموال الغير في تمويل احتياجاتها كما تبين العلاقة بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليه وتعرض في النهاية درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة²، وعموماً يمكن قياس نسب الهيكلية بالنسب التالية:

1. نسب التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس مال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان³، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وتتميز الحالات التالية:⁵

- ◀ إذا كانت نسبة التمويل الدائم $1 >$ هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المؤسسة.
- ◀ إذا كانت نسبة التمويل الدائم $1 =$ فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممول تماماً من الأموال الدائمة وبالتالي لا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في المؤسسة وهذا مؤشر سلبي أيضاً.
- ◀ إذا كانت نسبة التمويل الدائم $1 <$ فهذا يشير إلى رأس مال العامل الصافي بشكل نسبة.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص 82.

² عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة - للفترة ما بين (2006-

2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص 70

³ عقبة قطاف، المرجع السابق، ص 70.

⁴ عقبة قطاف، المرجع السابق، ص 70.

⁵ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 60.

2. نسبة التمويل الخاص (الذاتي):¹

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وإذا تساوى الواحد فإن رأس المال العامل الخاص يكون معدوماً أي أن الأموال الدائمة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون طويلة الأجل وإن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة مكونة بذلك صافي رأس المال العامل، وتعتبر هذه النسبة مكملية للنسبة الأولى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3. نسبة الاستقلالية المالية:²

إن هذه النسبة مهمة جداً خاصة في حالة طلب المؤسسة لقروض جديدة من المؤسسات المالية، حيث تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة أو الديون، وتحسب وفق العلاقتين التاليتين:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}}$$

إن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة للتعبير عن استقلالية المؤسسة مالياً هو 0.33 و 0.5 على الترتيب، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل إقراض وتسديد للديون، أما إذا كانت هذه النسبة صغيرة، فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون، ولن تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

4. نسبة القابلية للتسديد (نسبة القدرة على الوفاء):³

توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، فإذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد، فإن المؤسسة تتمتع بقدرة على الاستدانة، أو إمكانيات ذاتية للتطور ويستحسن أن لا تتجاوز 0.5.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

¹ عقبة قطاف، مرجع سبق ذكره من 70

² المرجع نفسه، ص 70.

³ مليكة زغيب وميلود بوشقير، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42

ملاحظة: قدرة التمويل الذاتي هي مدى قدرة المؤسسة في خلق موارد مالية من خلال نشاطها العملياتي، ويعتبر من بين المصادر الأساسية للتمويل الذاتي أو الداخلي، كما يمثل أهم مصادر تمويل احتياج رأس مال العام¹، ويمكن حساب قدرة التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية:

$$\text{طاقة التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاكات والمؤونات} - \text{المؤونات المسترجعة} \pm \text{تغيرات قيمة الاستثمارات المتنازل عنها} - \text{الإعانات}$$

¹ مريم بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 110.

خلاصة الفصل:

تستخدم النسب المالية بشكل واسع لتحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات من قبل المحللين والمستثمرين والأطراف المعنية، كون هذه النسب تحتوي على معلومات تفيد في التعرف على الوضعية الحالية والتنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسة، تنظم هذه النسب في عدة مجموعات رئيسية هي السيولة والربحية والنشاط والمردودية لتعكس كل مجموعة أداء ونشاط معين من أنشطة المؤسسة، وتصبح هذه المؤشرات مفيدة عندما يتم مقارنتها مع مؤشرات مرجعية ومتابعة تصورها عبر الزمن.

تستخدم مؤشرات التوازن المالي لدراسة مدى تمكن المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة ومدى تغطية احتياجات دورة الإستغلال دون الإفراط في توفير سيولة زائدة عند اللزوم، ولتوضيح استخدام تحليل القوائم المالية السابقة في تقييم الأداء المالي سنحاول اسقاط ما توصلنا إليه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة

مؤسسة سونلغاز ميلة

تمهيد:

بعد ما تعرفنا في الفصل الأول على كل من التحليل المالي، الفشل المالي وأساليب التحليل المالي الحديثة سيتم في هذا الفصل تطبيق كل ما سبق على مؤسسة سونلغاز من تحليل للمؤشرات المالية وكذا نماذج التنبؤ بالفشل المالي وذلك خلال الفترة من 2018-2022.

قمنا بتقسيم هذا الجانب التطبيقي إلى ثلاثة مباحث كل مبحث بثلاثة مطالب، حيث سنتعرف في المبحث الأول على مؤسسة سونلغاز من خلال اعطاء نظرة شاملة عنها من نشأة ومهام وهيكل تنظيمي ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى التعرف على شركة التوزيع ميلة ثم في المبحث الثالث نطبق فيه المؤشرات المالية والنسب المالية إضافة إلى النماذج التي تطرقنا إليها وذلك من سنة 2018-2022 بالإعتماد على البيانات المالية المقدمة من مؤسسة سونلغاز.

المبحث الأول: بطاقة فنية للتعريف بمجمع سونلغاز

قبل الانطلاق في دراستنا التطبيقية ارتأينا في هذا المبحث البدء بتقديم لمحة تعريفية بالمجمع الذي تنتمي إليه المؤسسة موضوع البحث محاولين الإشارة إلى طبيعة نشاطها وأهم مراحل تطورها.

المطلب الأول: التعريف بمجمع سونلغاز

أكثر من 55 سنة من الخدمة العمومية....

تعتبر الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز والمعروفة اختصارا باسم سونلغاز (SONELGAZ) المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء والغاز ونقلهما وتوزيعهما عبر القنوات الخاصة. إضافة إلى ذلك يسمح لها قانونها الأساسي الجديد بالتدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

منذ صدور القانون رقم 02-01 المؤرخ في فيفري 2002 حول الكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق قنوات، قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحها لكي تتكيف مع السياق الجديد إذ أصبحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من 40 شركة فرعية، وتشغل 60000 عامل.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج التنمية الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97% ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 43%.

إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد جندت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية. وبالنسبة إلى الفترة 2005-2010، فقد وضع برنامج استثماري استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكتها الناقلة للكهرباء والغاز والعمل على تحسين وتحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنهم كذلك.

وظموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: العرض التاريخي لمراحل تطور مجمع سونلغاز

من كهرباء وغاز الجزائر إلى سونلغاز اليوم ... أكثر من نصف قرن من الوجود....

مرت الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز في تطورها بعدة مراحل نلخص أهمها فيما يلي:

1. إنشاء شركة كهرباء وغاز الجزائر: «EGA»

تم بناء على الأمر رقم 47-1002 المؤرخ في 05 جوان 1947 إنشاء المؤسسة العمومية لكهرباء وغاز الجزائر، المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة EGA التي اسند لها احتكار نشاط إنتاج، نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر وذلك بتحويل الشركات الـ 16 الحائزة على تنازلات الكهرباء والغاز، إلى شركة كهرباء وغاز الجزائر بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 أوت 1946.

2. مرحلة إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز:

بعد الاستقلال تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بالمؤسسة العمومية لكهرباء وغاز الجزائر إلى حين صدور الأمر رقم 1969 المؤرخ في 28 جويلية 1969 بتسيير الكهرباء والغاز في الجزائر، حيث تم تحويل المؤسسة العمومية لكهرباء وغاز الجزائر إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز التي تحتكر نشاط إنتاج، نقل، توزيع واستيراد الكهرباء إضافة إلى احتكار النشاط التجاري للغاز الطبيعي داخل التراب الوطني.

3. إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز «SONELGAZ» :

في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز Sonelgaz لأول مرة، أين زودت بست (06) شركات فرعية للأشغال المتخصصة وهي:

◀ كهربيف: للإنارة وإيصال الكهرباء.

◀ كهركيب: للتركيبات والمنشآت الكهربائية.

◀ قناغاز: لإنجاز شبكات نقل الغاز.

◀ اينرغا: للهندسة المدنية.

◀ التركيب: للتركيب الصناعي.

◀ AMC : لصناعة العدادات وأجهزة القياس و المراقبة.

بفضل هذه الشركات صارت سونلغاز تتوفر حاليا على تجهيزات كهربائية وغازية تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

4. تغيير الشكل القانوني للشركة الوطنية للكهرباء والغاز:

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 تحويل الشكل القانوني للشركة الوطنية للكهرباء والغاز إلى المؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء والغاز داخل التراب الوطني الجزائري.

كما وقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 تأكيد الشكل القانوني لـ سونلغاز على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة لوزارة الطاقة والمناجم لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية.

5. سونلغاز شركة ذات أسهم ... استقلالية أكبر في التسيير.

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 01 جوان 2002 تم تحويل شركة سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة SPA برأسمال يقدر بـ 150 مليار دينار جزائري موزعة على 150 ألف سهم تمتلك الدولة أغلبها.

6. مجمع سونلغاز ... التوسع.

عرف مجمع سونلغاز خلال الفترة 2004-2006 تحولات بارزة في إطار إعادة الهيكلة أبرزها: في سنة 2004 قامت بتشكيل ثلاث شركات للمهن القاعدية:

◀ شركة إنتاج الكهرباء (SPE)

◀ مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTE)

◀ مسير شبكة نقل الغاز (GRTG)

في سنة 2006 قامت بتشكيل أربع شركات التوزيع:

◀ شركة التوزيع للجزائر الكبرى. (SDA)

◀ شركة التوزيع للوسط. (SDC)

◀ شركة التوزيع للشرق. (SDE)

◀ شركة التوزيع للغرب. (SDO)

وهذا الانتقال تمليه ضرورة قيام سونلغاز بتكييف نفسها للتلائم مع القواعد الجديدة لتسيير القطاع التي أوجبها القانون ولاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة وولوج باب المنافسة، وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة، ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة استقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤولياتها كاملة.

المطلب الثالث: منظومة مجمع SONELGAZ

الشكل رقم 3: منظومة مجمع SONELGAZ



المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة www.sonelgaz.dz

المبحث الثاني: التعرف على المؤسسة موضوع البحث "Sonelgaz MILA"

اقتصرت الدراسة الميدانية لموضوع المذكرة على تحليل الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة فقط وما سيأتي من معلومات وبيانات مالية ومحاسبية وحتى إحصائية تتعلق على سبيل الاختصار بهذا الفرع من مجمع سونلغاز SONELGAZ .

المطلب الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة

تم فتح شعبة الكهرباء والغاز بولاية ميلة سنة 1987 وكانت تابعة لمركز قسنطينة إلا أن الأعمال الموكلة لهذه الشعبة كانت تقتصر على فقط على متابعة أشغال الكهرباء والغاز من أجل إصلاح الأعطاب الناتجة آنذاك.

في جانفي 1992 تم فتح مركز ميلة وكانت له الاستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية والغازية.

بموج التحولات التي طرأت على مجموعة سونلغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعادة تسمية مراكز التوزيع إلى مديرية التوزيع.

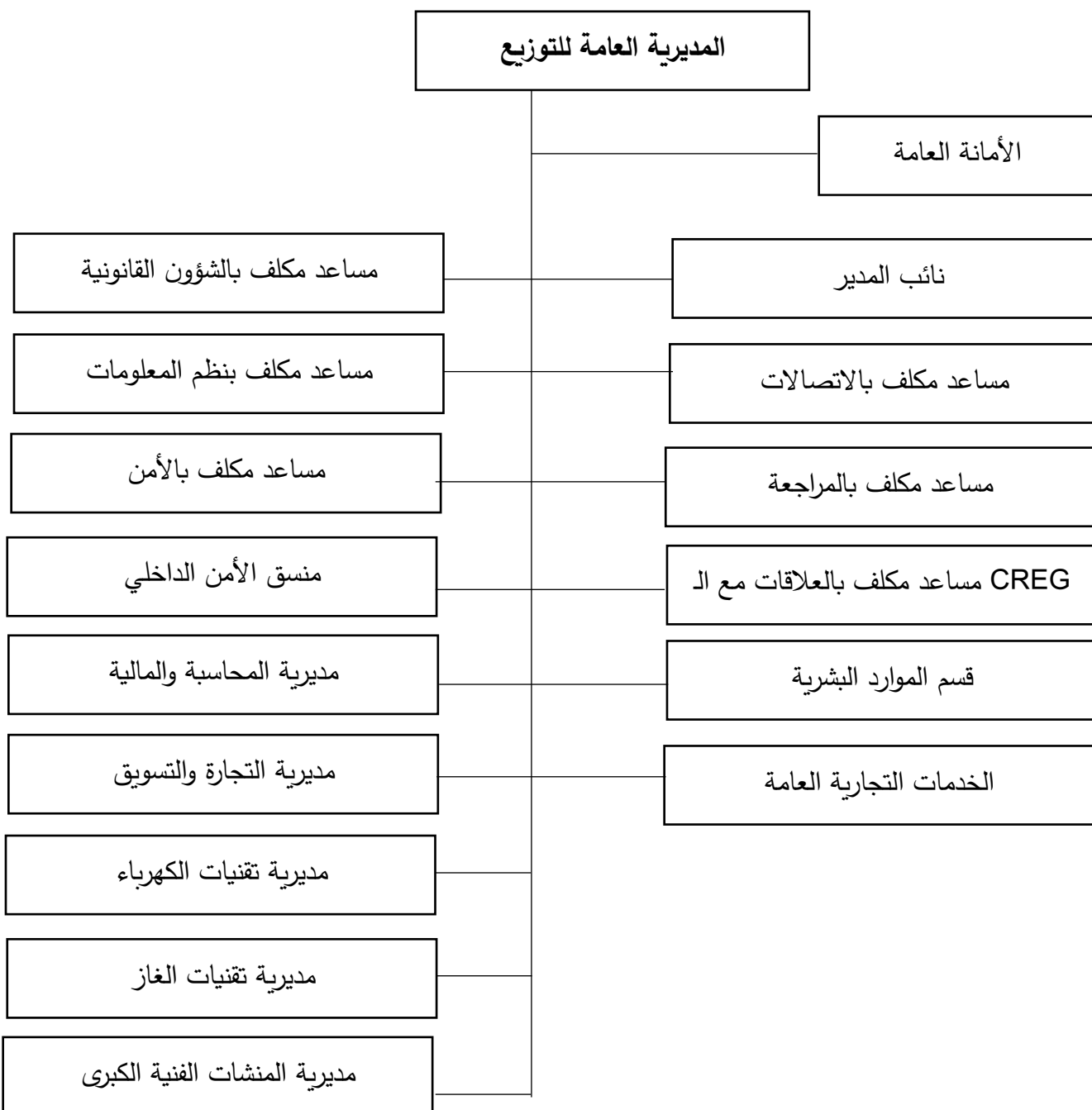
تقع مديرية التوزيع لولاية ميلة في وسط عمراني على مشارف طريق جيش التحرير الوطني وعلى مقربة من المؤسسات التالية:

- من الجهة الشمالية المجلس الولائي.
- من الجهة الجنوبية ملعب بلقاسم بلعيد.
- من الجهة الغربية المحكمة الابتدائية.
- من الجهة الشرقية ساحة صديق الثورة الجزائرية "البير ديلان لوسيان".

المطلب الثاني: تنظيم شركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة

1. الهيكل التنظيمي للشركة:

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز ميلة



المصدر: مصلحة المستخدمين

مهام شركة التوزيع - ميلة

المديرية العامة للتوزيع مسئولة ضمن صلاحياتها بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية وتلبية احتياجات العملاء من هاتين الطائفتين ويمكن ذكر أهم الوظائف التي تؤديها المديرية العامة للتوزيع للشرق فيما يلي:

- ◀ شراء الطاقة الكهربائية والغازية وإعادة بيعها للعملاء بمختلف أنواعهم (توتر / ضغط عالي)، (توتر/ضغط متوسط)، (توتر / ضغط منخفض) على مستوى شرق البلاد.
 - ◀ المشاركة في وضع السياسة التجارية.
 - ◀ تنفيذ السياسة التجارية عن طريق وضع قاعدة العملاء وإدارة الأعمال ومراقبة التنفيذ والتطبيق.
 - ◀ ضمان إدارة وتنمية الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لعملية التوزيع.
 - ◀ ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات فيما يتعلق بأنشطة التوزيع.
 - ◀ التحقق من صحة برامج الاستثمارات
 - ◀ إدارة قيادة تشغيل وصيانة وتطوير شبكات وجداول المنشآت.
 - ◀ المشاركة في وضع المواصفات الفنية واختيار الموارد والموافقة عليها.
- إلى غير ذلك من المهام والوظائف التي تسهر المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز للشرق.

2. وظائف مختلف المديريات في شركة التوزيع ميلة

أ. الأمانة العامة:

ضبط جميع العمليات اللازمة لسير العمل في الإدارة والعلاقات الداخلية والخارجية وتنظيم الجداول الزمنية للأعمال.

- ◀ التحضير للاجتماعات والتحرركات.
- ◀ إنشاء وتحديث السجلات.
- ◀ تلقي وتوزيع البريد.
- ◀ تشريع الوثائق المختلفة وفقا للتعليمات.

ب. المكلف بالشؤون القانونية:

يعتبر الناطق القانوني باسم الشركة، ويعمل على تمثيل الشركة في النزاعات القانونية، كما يعمل على التكفل بالدفاع عن مصالح الشركة وحل كل مشاكلها.

ج. المكلف بالأمن الداخلي:

يعمل على ضمان الأمن الداخلي للعمال والموظفين داخل الشركة والسهر على امن الشركة في حد ذاتها.

د. قسم الموارد البشرية

يقوم هذا القسم بمتابعة الموظفين المستخدمين من بداية تعيينهم بالشركة إلى غاية قرار تقاعدهم، وينقسم إلى مصلحتين:

- ◀ **مصلحة الأجور:** تهتم هذه المصلحة بأجور العمال والعمل على دفعها، كما تتعامل بصفة مباشرة مع مصلحة المحاسبة والمالية عن طريق إعداد مذكرة الأجور لكل عامل.
- ◀ **مصلحة الموظفين:** تتعامل مع الموظفين من الناحية الإدارية، وذلك من خلال توظيف العمال ومتابعة إجراءات العمل، تثبيت العمال الجدد متابعة جداول الحضور، الغياب والعطل.

هـ. قسم استغلال الشبكات

- ◀ **مصلحة المراقبة:** من أهم نشاطاتها:
 - ❖ متابعة انقطاع الكهرباء والغاز.
 - ❖ المتابعة المستمرة للكهرباء والغاز عبر كل الوكالات التجارية.
 - ❖ مراقبة وصيانة اعتاد.
- ◀ **مصلحة الخرائط:** تعمل هذه المصلحة على متابعة الأعمال الموضوعية تحت الخدمة على مستوى الخرائط تحسبا لأي طارئ.
- ◀ **مصلحة العدادات الإلكترونية:** ومن أهم مهامها:
 - ❖ وضع العدادات للزبائن ذوي الضغط المتوسط.
 - ❖ إجراء الوضع تحت الخدمة للزبائن الجدد ذوي الضغط والتوتر المتوسط.
 - ❖ معالجة وتغيير العدادات في حالة العطب.

و. قسم التسيير والاستثمار:

- ◀ **مصلحة تسيير الأشغال:** تقوم بـ:
 - ❖ إقامة اتفاقيات الطلب للمؤسسات الخاصة تبعا للالتزام والتنفيذ بوقت وسعر متفق عليها.
 - ❖ برمجة الأشغال الموضوعية للتغيير.
- ◀ **مصلحة القروض والفواتير:** تعمل هذه المصلحة على:

❖ تحديد وصولات طلبيات المؤسسة.

❖ معالجة الفواتير المقدمة من طرف المؤسسات الخاصة تبعا لبيان يومي للأشغال والنفقات المنشأة من طرف مراقبة الأشغال.

ز. قسم الدراسات والأشغال: ينقسم إلى ثلاث مصالح:

◀ مصلحة الكهرباء: تقوم بدراسة ومتابعة الأشغال الخاصة بالتموين بالكهرباء.

◀ مصلحة الغاز: تقوم بدراسة ومتابعة الأشغال الخاصة بالتموين بالغاز.

◀ مصلحة التوصيل: تقوم بإتمام عملية التوصيل بالكهرباء والغاز.

ح. قسم المحاسبة والمالية

◀ مصلحة المالية: تقوم بمتابعة الحسابات المالية وإعداد التقديرات المالية للمدى القصير.

◀ مصلحة الأشغال: تعمل على التحقق من مدى مصداقية القيود المحاسبية والمالية

والتنظيمات الداخلية والخارجية، إضافة إلى ضمان النشاط الجبائي وتصفية الحسابات.

◀ مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: تهتم بإعداد الحصيلة الشهرية والسنوية.

ط. قسم أنظمة الإعلام الآلي:

◀ تسيير مختلف قواعد المعطيات والشبكات المحلية.

◀ مساعدة مختلف المصالح والأقسام بالمعلومات الضرورية في مجال الإعلام الآلي.

◀ حساب وإنشاء فواتير استهلاك الطاقة.

ي. قسم العلاقات التجارية

يعتبر هذا القسم من أهم وأبرز الأقسام على مستوى المديرية الجهوية لكونه الواجهة الأولى بين

الشركة والزبون، كما تصب فيه معظم الأقسام والمصالح على مستوى المديرية، ينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح هي:

◀ مصلحة الزبائن: تلقي شكاوى الزبائن وطلباتهم.

◀ مصلحة التقني التجاري: تهتم بمتابعة وتسيير الزبائن الجدد.

◀ مصلحة الفوترة والتحصيل: تنقسم هذه المصلحة إلى ثلاث أفواج هي: فوج فوترة

الإدارات، فوج فوترة الزبائن ذوي التوتر والضغط المتوسط وفوج الخزينة.

المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة

على اعتبار أن دراستنا الميدانية تمت على مستوى مديرية المالية والمحاسبة ووعيا منا بالدور الهام للوظيفة المالية بالمؤسسة، فقد فضلنا التركيز على توضيح ماهية هذه المديرية وإبراز أهم مهامها ومهام الأقسام العاملة تحت إشرافها.

1. تعريف مديرية المالية والمحاسبة

تعتبر هذه المديرية من أهم هياكل المديرية العامة للتوزيع حيث تهتم بمتابعة العمليات المالية وإعداد الميزانية تحت ضوء التسجيلات المحاسبية إضافة إلى تسيير حسابات الزبائن وحركة الأموال لكل الوحدات والمصالح المركزية التابعة لها ضمن الرقعة الجغرافية المخصصة للمديرية (أي بدوائرها وبلدياتها).

2. مهامها:

يمكن تلخيص مهام مديرية المالية والمحاسبة في النقاط التالية:

أ. ضمان مسك المحاسبة العامة والتحليلية للوحدات والمصالح المركزية (مقر المنطقة) الواقعة تحت مسؤوليتها.

ب. ممارسة المراقبة على الوحدات والمصالح المركزية التابعة لها بهدف:

- ضمان المحافظة وحماية الذمة المالية للشركة.

- السهر على حسن تطبيق القواعد المالية والمحاسبة الجبائية.

ج. تطبيق التنظيمات المحاسبية والمالية والجبائية الصادرة من طرف المديرية الوظيفية مديرية المالية ومديرية المحاسبة ومراقبة التسيير)

د. إجراء محاسبة عمليات الخزينة المرتبطة بنشاطات الوحدات والمصالح المركزية.

التنظيم الحالي لمديرية المالية والمحاسبة يرتكز على المبادئ أربع التالية:

◀ الفصل بين المهام

◀ صحة ومصادقية الحسابات

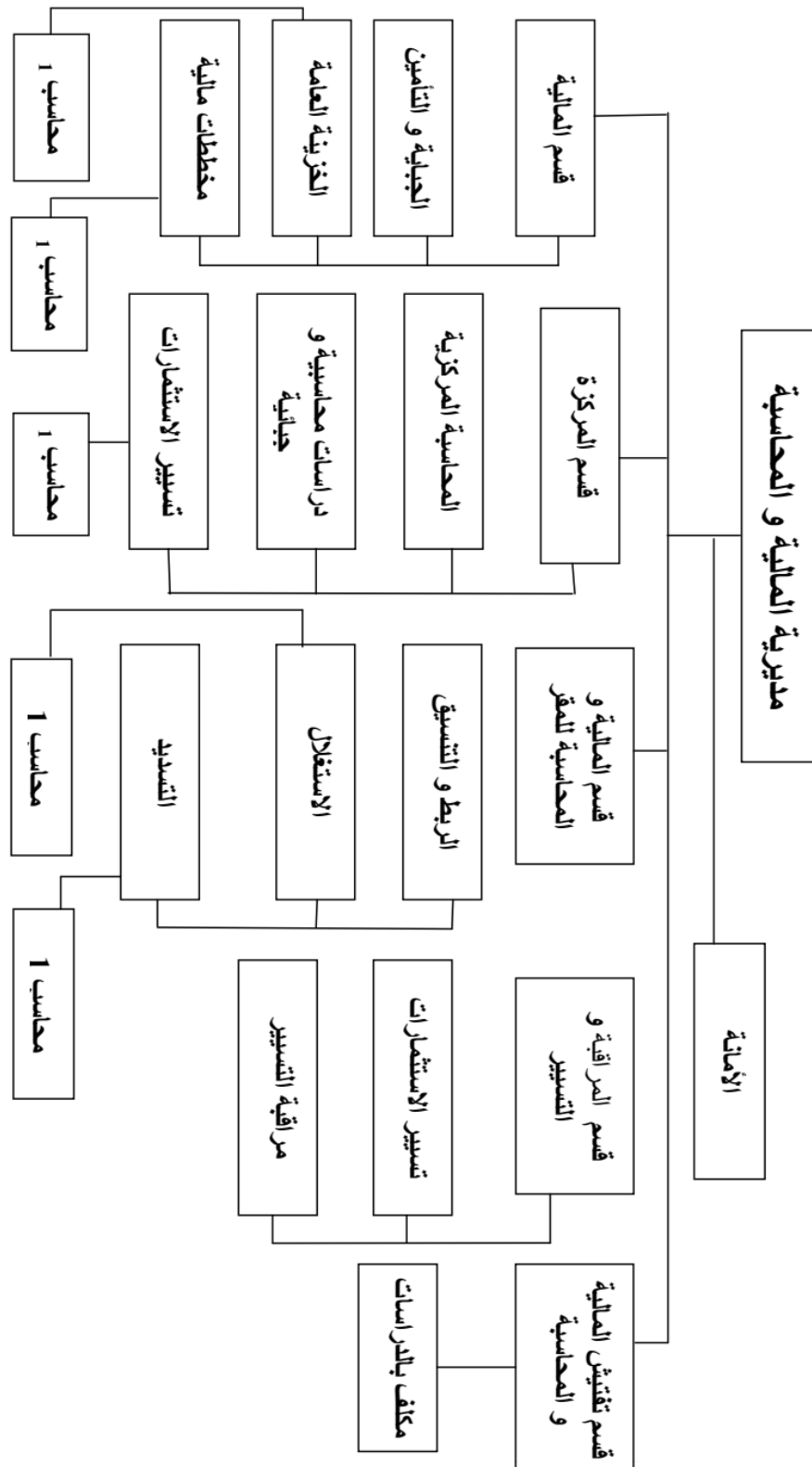
◀ حماية الذمة المالية

◀ المراقبة الداخلية المراقبة الداخلية هي عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات المكتوبة

والمعمول بها داخل المؤسسة.

3. الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم 5: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



4. التعرف على أقسام المديرية العامة للتوزيع:

تتفرع مديرية المالية والمحاسبة إلى عدة أقسام كل قسم يتولى القيام بالمهام المنوطة إليه.

أ. قسم المالية: يتكون هذا القسم من:

◀ الخزينة العامة:

- ❖ تتكفل بوضع المخطط المالي على المدى القصير ومتابعته سنويا.
- ❖ تأمين التسديدات المركزية.
- ❖ مراقبة مدى تطبيق الشروط البنكية.
- ❖ متابعة العقود الخاصة بالتوزيع العمومي للكهرباء والغاز الريفية.
- ❖ التسديد بالعملة الصعبة للدول الأجنبية فيما يخص العقود المبرمجة.
- ❖ دفع التكاليف الخاصة بالمهام الممارسة خارج الوطن.
- ❖ وضع تحت تصرف المديرية الجهوية اعتمادات مالية للقيام بنشاطاتها.
- ❖ إعداد التقارب البنكي إظهار الفروق بين حسابات الشركة وحسابات البنك.

◀ المخططات المالية:

- ❖ تحضير المعلومات اللازمة بتعريف أو تغيير السياسة المالية.
- ❖ تحليل الإمكانيات المالية المتوفرة على مدى السوق.
- ❖ جمع الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات ومراقبتها.
- ❖ إجراء المحادثات فيما يخص عقود السلفية مع المؤسسات المالية أو المالية الأجنبية.

❖ متابعة القوانين الخاصة بالعقود التجارية.

❖ متابعة وتسديد القروض البنكية.

❖ تسيير الضمانات البنكية.

❖ تسيير معاهدات الديون وتحديد تاريخ استحقاقها.

تتخذ المؤسسة إجراءات خاصة بالتوظيف وهذا طبقا للمخططات والدراسات التي تقوم بها إدارة تسيير المستخدمين بالإعلان عن الوظائف الحالية والجديدة وهذا بإجراء الاختبارات للمتقدمين لاختيار أفضلهم من الناحية العلمية (الشهادات) والخبرات المهنية السابقة.

◀ الجباية والتأمين:

- ❖ تتولى مهمة السياسة التأمينية المعرف بها من طرف المؤسسة الأم.
- ❖ تقديم النصائح للوحدات فيما يخص طريقة التأمين.
- ❖ القيام بالتعديلات المتعلقة بالعلاقات.
- ❖ تأمين التصريحات والتعويضات للضحايا والمنكوبين.
- ❖ إبراز المديرية العامة للتوزيع لدى الضمان الاجتماعي.

ب. قسم المركزة: يتكون قسم المركزة من الفروع التالية:

◀ المحاسبة المركزية: تتمثل مهامها فيما يلي:

- ❖ إبرام فعالية مدى التأثير الإيجابي للثنائية المركبة مالية ومحاسبة لامركزية.
- ❖ مراقبة البيانات المحاسبية.
- ❖ ترتيب وتحليل النتائج الدورية.
- ❖ تسجيل العمليات الخاصة والمنجزة في نهاية الممارسة على مستوى مديرية المالية والمحاسبة اللامركزية.
- ❖ إعداد وإرسال بيانات الحسابات المركزية الخاصة بالإدارة الجبائية.

◀ الدراسات المحاسبية والجبائية:

- ❖ تأمين الدراسات المتعلقة بالإجراءات المحاسبية.
- ❖ إنجاز ووضع المخططات المحاسبية.
- ❖ السهر على احترام تطبيق النظام المحاسبي والجبائي بحزم.
- ❖ تثبيت التصريح الجبائي المركزي.
- ❖ مراقبة الوحدات التابعة للمديرية العامة.

◀ تسيير الاستثمارات:

- ❖ مسك الاستثمارات المتعلقة بالخزينة العامة.
- ❖ إعادة تقييم الاستثمارات.
- ❖ المعالجة الفيزيائية للاستثمارات.

ج. قسم المالية والمحاسبة للمقر: يتولى هذا القسم المهام التالية:

- ❖ التسجيل المحاسبي للعمليات المسيرة بمقر المديرية العامة.
- ❖ إعداد وتحليل البيانات التقريبية لمجموع حسابات الميزانية مسك قائمة الجرد طبقا

للقوانين

- ❖ ضمان الرقابة لكل من المحاسبة والمالية للوحدات التابعة للمديرية العامة
- ❖ معالجة ومراقبة وتدعيم محاسبة الفروع.
- د. قسم تفتيش المالية والمحاسبة: يتولى القيام بالمهام التالية:
- ❖ توفير المراقبة الضرورية على المديريات الجهوية.
- ❖ المحافظة على ممتلكات المديرية العامة والمديريات الجهوية.
- ❖ فحص ومراقبة مدى فعالية التطبيق فيما يخص مهام قسم المالية وقسم المحاسبة والجباية.
- ❖ ضمان التطبيق المحكم للعمليات المالية المتعلقة بالمديرية العامة للتوزيع.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

بعد التطرق في الجانب النظري الى ماهية التحليل المالي ومختلف أدواته، قد حاولنا من خلال الجانب التطبيقي إثبات إلى ما تم الإشارة إليه، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى إسقاط الدراسة النظرية على الميدان التطبيقي من خلال دراسة الوضعية المالية لشركة التوزيع لميلة، اعتمادا: المؤشرات المالية، والنسب المالية، وأدوات التحليل المالي الحديثة.

المطلب الأول: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم في هذا المطلب بعرض مؤشرات التوازن المالي والتعليق عليها اعتمادا على مؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2018-2022.

1. رأس المال العامل (FR):

يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية كما يلي:

رأس المال العامل = أصول جارية - خصول جارية

الجدول رقم 1: رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2018-2020

	2018	2019	2020	2021	2022
FR	665369207.78	524176692.98	3573059.97	939146290.42	873250022.72

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة، يعني ذلك أن الأصول الجارية كافية لتغطية الخصوم لأن مؤسسة سونلغاز حققت فائض مالي يتعبر هامش أمان.

2. حساب احتياج رأس المال العامل BFR:

بحسب الإحتياج في رأس المال العامل كمايلي:

احتياج رأس المال العامل = الأصول الجارية - (القيم الجاهزة + الخصوم الجارية)

الجدول رقم 2: احتياج رأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز

	2018	2019	2020	2021	2022
BFR	464547828.05	407920085.86	-110980313.63	748687232.12	768611007.56

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب في سنوات الدراسة (2018-2019) و (2021-2022)، وذلك يدل على أن احتياج الدورة المالية غير مغطاة بمواردها، كما نلاحظ في سنة 2020 أن احتياج رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن احتياج الدورة المالية مغطاة بمواردها.

3. الخزينة الصافية (TN): تحسب كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج في رأس المال العامل

2022	2021	2020	2019	2018	
104639015.16	190459058.3	114553373.6	116256607.12	200821379.73	TN

$$BRF - FR = TN$$

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية موجبة في سنوات الدراسة ويعود ذلك إلى وجود فائض وبالتالي تحقيق توازن مالي أي وضع المجمع المالي مستقر.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

في هذا المطلب سنقوم بتطبيق بعض النسب المالية التي تطرقنا لها في الجانب النظري، اعتمادا على المعلومات المقدمة من مؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2018-2022 وبناءا على القوانين الحسابية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري نلخص أهم هذه النسب المالية في المجموعات التالية:

1. نسب السيولة:

الجدول رقم 3: نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز

2022	2021	2020	2019	2018	
1.29	1.34	1.001	1.17	1.2	ن سيولة عامة
1.15	1.34	1.16	1.17	1.18	ن سيولة سريعة
0.035	0.07	0.049	0.039	0.06	ن سيولة جاهزة

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- ◀ **السيولة العامة:** هذه النسبة حققت قيم أكبر من 01 وهذا يشير إلى أن المؤسسة تتمكن من تلبية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة.
 - ◀ **السيولة السريعة:** هذه النسب يتجاوز قيمتها 01 وهذا يشير إلى أن قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة الأجل باستخدام الأصول المتاحة والقيم الجاهزة.
 - ◀ **السيولة الجاهزة:** هذه النسب سجلت عجز خلال السنوات الخمس، حيث كانت تقل عن 01، هذا يشير إلى أن المؤسسة لا تمتلك ما يكفي من الأموال السائلة لسداد ديونها القصيرة الأجل.
- من خلال هذه النسب نستنتج أن مؤسسة سونلغاز تتمتع بسيولة جيدة وتوازن مالي على المدى القصير.

2. نسب النشاط:

الجدول رقم 4: نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز

	2022	2021	2020	2019	2018	
م دوران أصول	0.34	0.34	0.38	0.34	0.31	

التعليق على النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل دوران الأصول لمؤسسة سونلغاز خلال السنوات الخمسة المدروسة حققت على التوالي: 0.31 0.34 0.38 0.34 0.34 وهذا راجع إلى ارتفاع رقم الأعمال (المبيعات).

3. نسب الربحية:

الجدول رقم 5: نسب الربحية لمؤسسة سونلغاز

	2022	2021	2020	2019	2018	
مردودية اقتصادية	-0.008	0.03	0.01	-0.04	-0.01	

التعليق على النتائج

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية الاقتصادية خلال السنوات (2018-2019-2022) كانت النسب سالبة، وهذا راجع إلى أن المؤسسة حققت خسائر، بل حققت نتيجة محاسبية سالبة، عكس السنتين 2020-2021 كانت النسب موجبة، أي لم تحقق خسائر وحققت ربح.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة أدوات التحليل المالي الحديثة

في دراستنا هذه سيتم تطبيق كل من نموذج التمان، كيدا وشيرود وفق مؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2018-2022.

1. نموذج التمان

الجدول رقم 6: نموذج التمان لمؤسسة سونلغاز

2022	2021	2020	2019	2018	
0.08	0.10	0.0004	0.05	0.06	X1
	0.01	0.01	0.01	0.01	X2
-0.06	-0.04	-0.02	-0.05	-0.04	X3
0.01	0.02	0.01	0.05	0.03	X4
0.34	0.34	0.38	0.34	0.31	X5

$$Z = 0.012 X1 + 0.014 X2 + 0.003 X3 + 0.006 X4 + 0.01 X5$$

الجدول رقم 7: قيم Z وفق نموذج التمان

2022	2021	2020	2019	2018	
0.0024	0.0035	0.0038	-0.0463	0.002	Z

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم Z وفق نموذج التمان أعطى النتائج التالية: {0.002، -0.0463، 0.0038، 0.0035، 0.0024} وهي قيم أقل من 1.81، فإن مؤسسة سونلغاز مشكوك في قدرتها على الإستمرار.

2. نموذج كيدا:

الجدول رقم 8: نموذج كيدا لمؤسسة سونلغاز

2022	2021	2020	2019	2018	
-0.06	-0.004	-0.02	-0.05	0.04	X1
0.06	0.05	0.02	0.03	0.02	X2
0.34	1.34	1.001	1.17	0.13	X3
0.34	0.34	0.38	0.34	0.31	X4
0.01	0.02	0.014	0.012	0.40	X5

$$Z = 0.024 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

الجدول رقم 9: قيم Z وفق نموذج كيدا

2022	2021	2020	2019	2018	
-0.135	-0.748	-0.0625	-0.682	-0.00876	Z

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم Z وفق نموذج كيدا قد حققت نتائج على التوالي: $\{-0.00876, -0.682, -0.0625, -0.748, -0.135\}$ وهي قيم أقل من -0.135، وهي قيم سالبة وهذا يعني أن مؤسسة سونلغاز مهددة بالفشل المالي.

3. نموذج شيرود:

الجدول رقم 10: نموذج شيرود لمؤسسة سونلغاز

2022	2021	2020	2019	2018	
0.08	0.1	0.004	0.05	0.06	X1
0.01	0.02	0.014	0.012	0.4	X2
0.09	0.014	0.02	0.03	0.01	X3
-0.06	-0.04	-0.02	-0.05	-0.04	X4
1	1	1	1	1	X5
0.86	0.89	0.89	0.21	0.23	X6

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

الجدول رقم 11: قيم Z وفق نموذج شيرود

2022	2021	2020	2019	2018	
3.371	2.418	1.153	1.28	5.393	Z

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم Z وفق نموذج كيدا قد حققت نتائج على التوالي: $\{1.28, 5.393, 1.153, 2.418, 3.371\}$ وهي قيم محصورة بين $5 > Z > 5$ ، أي أن المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل المالي.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة سونلغاز وذلك خلال حساب مختلف النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي تبين لنا أن مؤسسة سونلغاز قد حققت توازن مالي على مدار سنوات الدراسة وذلك لتحقيقها خزينة موجبة وعكس ذلك عند تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عند استخدام بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي حيث توصلنا إلى أن مؤسسة سونلغاز معرضة للفشل المالي أي أنها في منطقة خطر أي عليها اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي خطر.



خاتمة



خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة الآليات المعتمدة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الذي كان ومازال يلقى اهتمام كبير من قبل الباحثين.

ومن خلال دراستنا النظرية تبين لنا أن التحليل المالي يلعب دورا هاما للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالفشل المالي وهذا ما دفعنا للبحث في التحليل المالي وكذلك التعرف على مختلف النسب والمؤشرات المالية وبعض النماذج التي تساهم في الكشف المبكر عن الفشل المالي.

أما في دراستنا التطبيقية، فقد طبقنا الدراسة على مؤسسة سونلغاز كميدان تطبيقي الدراسة وذلك خلال سنوات الدراسة اعتمادا على البيانات المالية تبين من خلال النتائج المتوصل إليها وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي التي هي مؤشرات مالية فعالة وحققت نتائج موجبة عكس النسب المالية حيث توصلنا الى أن المؤشر تتواجد في منطقة الخطر مما يحذق بها إلى الفشل المالي.

كما يمكن الاعتماد على النماذج السالفة الذكر وذلك للحكم على الوضعية المالية للمؤشر واتخاذ القرار.

النتائج:

توصلنا من خلال بحثا لرصد بعض النتائج نذكرها فيما يلي:

- يلعب التحليل المالي دور كبير في الكشف عن الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا هو ما يولد صحة الفرضية الأولى.
- تساعد كل من المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- للفشل المالي أسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويعتبر سوء الإدارة السبب الرئيسي في اتصال المؤسسة إلى الفشل المالي.
- إن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بالفشل المالي عليه تشترك في عدد من النسب المالية.
- رغم أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الكشف المبكر إلا أن هناك صعوبات في تطبيقها على معظم المؤسسات وذلك لعدم مصداقية بعض المعلومات.
- رغم أن كل المؤشرات توجي بتعرض مؤسسة سونلغاز للفشل المالي إلا أنها مازالت تزاوّل نشاطها بصفة عادية وهذا راجع للدعم التي تقدمه الدولة للمؤسسة سعيا منها لتحقيق أهدافها الاجتماعية.

التوصيات:

- ◀ ضرورة اعتماد المؤسسة على التحليل المالي في مجال النيو بالفشل.
- ◀ لابد من ايجاد نسب مالية سهلة لكي لا تكون أي صعوبات عند حساب نماذج التنبؤ بالفشل.
- ◀ ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل والعمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطيع المؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل.
- ◀ العمل على عقد ندوات ودورات تطوير قدرات الموظفين على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل لتوعيتهم وتدريبهم على كيفية استخدام هذه الاساليب للتنبؤ بالفشل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. إناس بليام، دور المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة تطبيقية المؤسسة نفضال مقاطعة الوقود، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات محاسبية وجبائية وتدقيق جامعة الجزائر 3، 2015.
2. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2016.
3. أوكاشي صونيا، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي دراسة حالة شركة إنجاز المنشآت الأساسية INERGA، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية جنابة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2016.
4. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم تطبيقات) الطبعة الثانية، 2006، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
5. جليل كاظم مدلول العارضي وارشيد عبد الأمير جاسم الشمري، استراتيجيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2012.
6. جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي، متوفر على الموقع: <https://alphabet.argaam.com/article/detail/19934, 08/05/2024.17:59>
7. حنان بوطغان، السياسة المالية ودورها في اختيار مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة باجي مختارة عنابة، الجزائر، 2017.
8. حيزية بنية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء العالي دراسة حالة مصلحة صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2017.
9. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، عمان.
10. د. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، عمان، دار وائل، للنشر والتوزيع.

11. د. عباس عبد الله الحبابي، الأسواق المالية والفشل المالي، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
12. سعيدة رحيش سعيدة تلخوخ، (28 فيفري 2021)، فعالية نموذج التمان للتنبؤ بالفشل في شركات التأمين الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة.
13. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي لشركات مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي ورقلة، الجزائر 2014-2015.
14. سليمة طبابية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، الإصدار 16، المجلة 06، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبة، جامعة بغداد، العراق، 2011.
15. سمية تبة، دور المعايير المحاسبية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB) من 2009-2012 رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر 2014.
16. سيف الدين قحارية، التمويل بالسندات أثره على الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة سونلغاز الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 2016.
17. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
18. طبيب سارة، دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2017.
19. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.
20. عبد الستار الصباح وسعود العماري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات علمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
21. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكي، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
22. عبد المعطى ارشيد وحسني على خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

23. عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.
24. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.
25. عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة - للفترة ما بين (2003-2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
26. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
27. عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
28. فاتح ساحل ويوسف بومدين، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس دار البيضاء، الجزائر، 2016.
29. فايز سليم حدادة، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
30. فيصل محمود الشاورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي التمويل الاستثمار التخطيط - التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013.
31. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، طعة الأولى، دار المديح للنشر.
32. محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
33. محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن (ENAP) مؤسسة مديغة ومراطة الروبية (TAMEG)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الجزائر 3 2011.
34. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2009.
35. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.

36. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي، الأساليب والادوات والاستخدامات العملية دار وائل للنشر، الأردن، عمان الطبعة الثالثة.
37. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الإعصار العلمي ومكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
38. مريم بن يوسف، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة جزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الشهيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014.
39. مليكة زغيب وميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
40. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان،
41. منير شاكر محمد، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2008.
42. مؤيد راضي خنفر، غيان فاح المطارنة، تحايل القوائم المالية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة أولى، 2006.
43. نبيل عبد السلام شاكر الفشل المالي للمشروعات، التشخيص، التنبؤ العلاج، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، دار النشر والتوزيع.
44. نعيم نمر داوود التحليل المالي باستخدام Excel، الطبعة الأولى، 2012 عمان، وسط البلد، دار البداية ناشرون وموزعون.
45. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، وسط البلد، عمان، 2012.
46. وحيد محمود، رمو سيف، عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعي، مجلة التنمية الرافدين، جامعة الموصل العراق العدد، 100-2010
47. ولد عبد الجليل الشيخ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية حالة (الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير SONIMEK)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008.
48. ياسر السكران وموسى مطر، الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

قائمة الملاحق

SOCIÉTÉ SD
CENTRE MILA

EXERCICE 2019
DATE

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 550,00	12 550,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		71 618 618,02		71 618 618,02	71 618 618,02
Agencements et aménagements de terrains		2 004 821,42	876 406,93	1 128 414,49	1 172 989,15
Constructions (Batiments et ouvrages)		89 200 762,46	33 421 967,08	55 778 795,38	57 577 037,79
Installations techniques, matériel et outillage		9 134 924 937,00	5 099 409 874,37	4 035 515 062,63	3 922 975 838,98
Autres immobilisations corporelles		1 002 985 323,65	564 707 295,73	438 278 027,93	412 451 043,45
Immobilisations en cours		1 633 913 521,41		1 633 913 521,41	1 286 707 863,17
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		11 934 660 533,94	5 698 428 094,10	6 236 232 439,84	5 752 503 390,54
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		195 000,00		195 000,00	42 854 751,93
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 536 148 116,00	231 039 753,76	3 305 108 362,24	3 611 033 351,81
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		10 361 782,67	455 548,71	9 906 233,96	90 909 718,46
Impôts		28 102 820,92		28 102 820,92	27 603 040,36
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		118 485 382,54	2 228 778,43	116 256 604,12	200 821 379,73
TOTAL ACTIF COURANT		3 693 293 102,12	233 724 080,89	3 459 569 024,23	3 973 222 242,28
TOTAL GENERAL ACTIF		15 627 953 636,06	5 932 152 174,99	9 695 801 464,07	9 725 725 632,82

SOCIÉTÉ sd
CENTRE mila

EXERCICE 2019

DATE

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		153 981 347,01	153 981 347,01
Écart de réévaluation		- 540 593 275,78	0,00
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		5 037 648 363,12	4 290 553 595,20
compte de liaison**		4 651 036 434,35	4 444 534 942,21
TOTAL CAPITAUX PROPRES			
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		122 528 474,53	117 469 959,40
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 986 844 220,95	1 855 867 696,71
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 109 372 695,48	1 973 337 656,11
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		530 482 382,30	326 279 376,84
Impôts		143 770 099,23	79 813 501,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 261 139 849,73	2 899 248 417,78
Trésorerie passif		0,00	2 511 738,89
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 935 392 331,25	3 307 653 034,50
TOTAL GENERAL PASSIF		9 695 801 461,07	9 725 725 632,82

SOCIETE sonelgaz

CENTRE mila

EXERCIC 2021

E

DATE

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 550,00	12 550,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		71 618 618,02		71 618 618,02	71 618 618,02
Agencements et aménagements de terrains		2 004 821,42	787 257,60	1 217 563,82	1 262 138,48
Constructions (Batiments et ouvrages)		69 200 762,46	29 825 482,25	59 375 280,21	61 173 522,62
Installations techniques, matériel et outillage		8 670 079 593,68	4 578 311 051,81	4 091 768 541,88	3 826 390 028,18
Autres immobilisations corporelles		942 633 076,91	516 597 916,63	426 035 160,29	413 028 668,50
Immobilisations en cours		1 083 790 875,49		1 083 790 875,49	1 071 458 280,81
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 859 340 297,96	5 125 534 258,28	5 733 806 039,68	5 444 931 256,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 741 827,62		8 741 827,62	9 219 654,91
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 641 811 978,49	232 560 301,46	3 409 251 677,04	2 182 350 220,17
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		455 548,71	455 548,71	0,00	191 425,70
Impôts		20 098 588,76		20 098 588,76	21 543 935,85
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		192 666 785,40	2 207 727,11	190 459 058,30	114 553 373,60
TOTAL ACTIF COURANT		3 863 774 728,97	235 223 577,27	3 628 551 151,71	2 327 858 610,22
TOTAL GENERAL ACTIF		14 723 115 026,93	5 360 757 835,55	9 362 357 191,39	7 772 789 866,82

mercredi 30 mars

1

SOCIÉTÉ SD

CENTRE Mila

EXERCICE 2021

DATE

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		153 981 347,01	153 981 347,01
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		7 617 692,53	0,00
compte de liaison**		4 524 853 356,15	3 288 045 869,67
TOTAL CAPITAUX PROPRES		4 686 452 395,69	3 442 027 216,88
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		116 151 622,33	113 516 124,69
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 870 348 312,08	1 892 960 975,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 986 499 934,41	2 006 477 099,69
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		287 887 820,80	325 229 971,13
Impôts		57 187 983,13	42 285 759,80
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 344 329 057,37	1 956 769 819,32
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 689 404 861,29	2 324 285 550,25
TOTAL GENERAL PASSIF		9 362 357 191,39	7 772 789 886,82

1

SOCIETE SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2023
E
DATE 45417.43822916644

BILAN ACTIF			Provisoire		
ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 550,00	12 550,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		71 618 618,02		71 618 618,02	71 618 618,02
Agencements et aménagements de terrains		2 004 821,42	965 556,25	1 039 265,17	1 083 839,83
Constructions (Batiments et ouvrages)		92 300 762,46	37 266 451,91	55 034 310,55	56 956 552,96
Installations techniques, matériel et outillage		10 416 662 617,57	5 700 612 086,45	4 716 050 531,12	4 407 676 025,18
Autres immobilisations corporelles		1 122 433 558,79	634 594 493,48	487 839 065,34	441 534 673,13
Immobilisations en cours		2 006 823 121,60		2 006 823 121,60	1 597 330 259,63
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 711 856 049,84	6 373 451 138,06	7 338 404 911,78	6 576 199 968,74
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 325 872,77		4 325 872,77	405 123,97
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 611 706 053,81	92 805 072,68	3 518 900 981,13	3 672 132 080,26
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		11 417 239,31	429 148,71	10 988 090,61	7 965 902,66
Impôts		75 093 037,92		75 093 037,92	30 192 109,99
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		43 999 945,00	2 217 612,80	41 782 332,21	104 639 015,16
TOTAL ACTIF COURANT		3 746 542 148,80	95 451 834,18	3 651 090 314,62	3 815 334 232,03
TOTAL GENERAL ACTIF		17 458 398 198,63	6 468 902 972,24	10 989 495 226,40	10 391 534 200,76

dimanche 05 mai

1

SOCIÉTÉ SONELGAZ-Distribution
CENTRE DD DE MILA

EXERCICE 2023
DATE 45417.438240740914

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		0,00	0,00
Écart de réévaluation		- 241 396 113,68	0,00
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		4 554 823 119,35	5 018 091 818,56
compte de liaison**		4 313 427 005,67	5 018 091 818,56
TOTAL CAPITAUX PROPRES			
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		133 752 925,35	127 717 718,55
Autres dettes non courantes		2 888 227 033,14	2 303 640 454,34
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 021 979 958,49	2 431 358 172,89
TOTAL PASSIFS NON COURANTS			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		653 439 853,04	343 071 993,81
Impôts		141 137 556,21	137 599 705,01
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 859 510 853,00	2 461 412 510,50
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 654 088 262,25	2 942 084 209,31
TOTAL GENERAL PASSIF		10 989 495 226,40	10 391 534 200,76

dimanche 05 mai

SOCIÉTÉ SD

CENTRE Mila

EXERCICE 2019

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 370 469 276,11	3 087 952 976,03
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		31 966,30	0,00
I - Production de l'exercice		923 584 488,97	1 032 453 272,78
Achats consommés		- 57 626 575,22	- 16 719 304,83
Services extérieures et autres consommations		- 120 586 731,18	- 110 794 186,32
II - Consommation de l'exercice		- 800 798 262,62	- 724 750 504,28
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		122 786 226,36	307 702 768,51
Charges de personnel		- 484 856 797,20	- 369 560 638,29
Impôts, taxes et versements assimilés		- 60 214 491,50	- 57 365 236,95
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 422 285 062,35	- 119 223 106,73
Autres produits opérationnels		107 963 223,62	97 025 897,39
Autres charges opérationnelles		- 17 451 216,68	- 19 393 502,82
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 393 224 248,57	- 504 480 052,87
Reprise sur pertes de valeur et provisions		190 063 350,59	77 985 757,54
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 665 783 105,42	3 262 964 630,95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 206 376 381,20	- 3 735 507 000,09
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14

SOCIETE sonelgaz

EXERCICE 2021

CENTRE mila

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		3 270 008 968,04	2 975 922 749,04
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 388 996 356,79	1 144 831 583,87
Achats consommés		- 64 075 959,89	- 22 611 131,81
Services extérieures et autres consommations		- 128 048 089,72	- 153 581 432,96
II - Consommation de l'exercice		- 722 032 646,13	- 726 287 888,06
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		666 963 710,66	418 543 695,81
Charges de personnel		- 303 673 166,86	- 221 981 178,26
Impôts, taxes et versements assimilés		- 56 647 588,15	- 51 563 437,49
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		306 642 955,66	144 999 080,07
Autres produits opérationnels		103 282 512,69	88 613 280,76
Autres charges opérationnelles		- 8 259 749,48	- 24 951 325,50
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 449 557 882,22	- 383 676 770,62
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 535 705,26	2 814 657,47
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 37 730 032,04	- 176 142 129,35
Produits financiers		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 37 730 032,04	- 176 142 129,35
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 388 827 185,99	3 067 405 167,27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 3 426 557 218,03	- 3 243 547 296,62
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 37 730 032,04	- 176 142 129,35
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	263 631,13
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 37 730 032,04	- 175 878 498,23

mercredi 30 mars

1

SOCIÉTÉ SONEGGAZ-Distribution

EXERCICE 2023

CENTRE DD DE MILA

DATE 45417.437129629776

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		3 745 389 467,86	3 577 932 076,86
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 745 389 467,86	3 577 932 076,86
Achats consommés		- 40 790 684,88	- 25 003 592,26
Services extérieures et autres consommations		- 132 307 777,27	- 100 353 683,69
II - Consommation de l'exercice		- 3 408 294 897,58	- 3 141 466 096,44
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		337 094 570,28	436 466 980,43
Charges de personnel		- 566 186 955,76	- 483 315 874,76
Impôts, taxes et versements assimilés		- 49 859 975,19	- 46 312 728,97
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 278 952 360,67	- 93 162 623,31
Autres produits opérationnels		134 913 605,45	122 789 818,45
Autres charges opérationnelles		- 22 755 272,07	- 200 079 068,96
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 474 269 313,10	- 466 896 909,25
Reprise sur pertes de valeur et provisions		428 493 474,26	11 736 481,06
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 241 396 113,68	- 645 431 312,03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 241 396 113,68	- 645 431 312,03
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		4 308 796 547,56	3 712 458 376,36
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 550 192 661,24	- 4 357 889 688,39
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 241 396 113,68	- 645 431 312,03
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 241 396 113,68	- 645 431 312,03

dimanche 05 mai

1